جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة ماستر

في الفلسفة

تخصص فلسفة عامة

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
بن الذيب الجموعي

يوم: 01/07/2019

الدين والسياسة عند سبينوزا

لجنة المناقشة:

د.علي تتيات	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر
د.صفية علية	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
أ.لكحل حمدي	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية : 2018 - 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعـــــات

فهرس الموضوعات:

المحتويات **رقم الصفحة**

المقدمة .....أ، ب، ج، د

الفصل الأول الفكر الديني عند سبينوزا 5

المبحث الأول: فلسفة الدين عند سبينوزا 8

المطلب الأول: الطبيعة الطابعة 9

المطلب الثاني: الطبيعة المطبوعة 12

المبحث الثاني: موقفه من اليهودية 13

المبحث الثالث: موقفه من المسيحية 16

المبحث الرابع: وظيفة العقيدة الدينية 18

المبحث الخامس: نسبية الظاهرة الدينية.....21

الفصل الثاني: الفلسفة السياسية عند سبينوزا.....23

المبحث الأول: الحق الطبيعي والحق السياسي: 25

المطلب الأول: الحق الطبيعي.....26

المطلب الثاني: الحق السياسي 28

المبحث الثاني: كيفية تشكل الدولة.....29

المبحث الثالث: الممارسة السياسية في الدولة 32

المطلب الأول: السياسة فن الحذر واليقظة 32

المطلب الثاني: كيفيات ضمان وفاء الشعب للدولة 34

فهرس الموضوعات

المبحث الرابع: الديمقراطية كأفضل نظام سياسي 37
المطلب الأول: مدى فساد أنظمة الحكم الفردي 37
المطلب الثاني: الديمقراطية أفضل الأنظمة السياسية لحكم الدولة 39
الفصل الثالث: علاقة الدين بالسياسة عند سبينوزا 42
المبحث الأول: السلطة الروحية والسلطة السياسية 46
المبحث الثاني: التقوى بين الإعتقاد الديني والعمل السياسي 53
الفصل الرابع: الحضور السبينوزي وامتداداته في الفلسفة المعاصرة.....59
المبحث الأول: مقارنة بين سبينوزا وإيمانويل ليفيناس.....61
المبحث الثاني: سبينوزا وهابرماس 63
المبحث الثالث: الدين والسياسة اليوم 65
الخاتمــة 67
قائمة المصادر والمراجع 70
الملخص 74

إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى زوجتي الحبيبة

وابني الغالي"محمد إسماعيل"

كلمة شكر

نشكر الله تعالى على توفيقه في إتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر إلى الدكتور:" **تتيات علي**"، الذي أشرف على هذا العمل فكان له

الفضل في إخراجه في صورته النهائية.

شكر خاص إلى الدكتور "**لزهر عقيبي**" على ما قدمه لي طيلة تكوين الماستر.

والشكر موصول الى كل أساتذة الفلسفة بجامعة بسكرة الذين نهلنا من أخلاقهم قبل

النهل من علمهم.

وكما أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم من قريب ومن بعيد في إتمام هذا العمل.

المقدمـــــــة

المقدمة:

لقد تميزت العصور الوسطى، بسيطرة الكنيسة على كل مجالات الحياة اليومية الإنسانية، وخاصة منها المجال السياسي، فكانت الكنيسة هي التي تضع الإستراتيجيات السياسية، بداية بتنصيب الحاكم، وإصدار القوانين، وإخضاع الرعية...، وحتى خلع الحكام إن لزم الأمر، هذه الهيمنة الدينية أعني المؤسسة السياسية، تضاءلت وتقلصت بدخول أوروبا العصر الحديث، الذي شهد ثورة تغيير وتجاوز لما كان سائدا في العصر الوسيط، خاصة في مشكلة الصلة بين الدين والسياسة.

ففي العصر الحديث ظهرت هذه الإشكالية مع الفيلسوف باروخ سبينوزا، الذي إهتم بإظهار حقيقة كل من الدين والسياسة، ففي مجال الدين يقف على المغالطات والتحريفات التي مست الأديان السماوية، وأسبابها متوصلا إلى ما ينبغي أن يكون عليه الدين، وموضحا مخالفة رجال الدين للعقيدة الصحيحة بغية تحقيق أطماعهم الدنيوية، كما حدد مجال السياسة في علاقة الفرد بالآخر سواء كان فردا أو مجتمعا، وهذا الإهتمام الذي خصّه سبينوزا بالدين والسياسة، نابعا من معاناة الشعوب وسعيهم إلى التحرر من رجال الدين. وكذلك معاناته الشخصية من الكنس اليهودي بالرغم من أنه يدين بالديانة اليهودية، هذه الظروف وغيرها حملته على معالجة العلاقة بين الدين والسياسي.

فما طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في فلسفة سبينوزا؟، أو كيف تصور سبينوزا العلاقة بينهما؟.

هذه الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها في هذه الدراسة والتي هي مذكرة تحت عنوان الدين والسياسة عند سبينوزا، وذلك من خلال ما يتفرع عنها من تساؤلات منها:

بماذا اتسم الفكر الديني السبينوزي؟، وما هي أهم مرتكزات الفلسفة السياسية عند سبينوزا؟، وكيف التعامل مع سلطة الكنيسة وسلطة الدولة؟.

وانطلاقا من هذه التساؤلات إتبعنا الخطة التالية:

المقدمة: التي هي عبارة عن مدخل عام للموضوع، يتضمن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، والخطة المتبعة، والمنهج الذي تم الإعتماد عليه في هذه الدراسة.

ثم يأتي الفصل الأول تحت عنوان" الفكر الديني عند سبينوزا" والتي تتدرج تحته خمس مباحث. ففي المبحث الأول فلسفة الدين، الذي تناول وجود الله، الطبيعة الطابعة، الطبيعة المطبوعة، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى موقفه من اليهودية ووجهة نظره في عقيدة اليهود، والمبحث الثالث كان حول موقفه من المسيحية، ثم في المبحث الرابع: تناولنا وظيفة العقيدة الدينية، وقد جاء المبحث الخامس تحت عنوان نسبية الظاهرة الدينية.

ثم تطرقنا إلى الفصل الثاني، والذي كان عنوانه الفلسفة السياسية عند سبينوزا، تناولنا فيه الفكر السياسي السبينوزي وغايته القصوى، وذلك من خلال أربعة مباحث. فالمبحث الأول جاء بعنوان الحق الطبيعي، والحق السياسي، ثم المبحث الثاني: والذي عنوانه كيفية تشكل الدولة، ثم المبحث الثالث الذي تناول الممارسة السياسية في الدولة، ثم المبحث الرابع الذي توصلنا فيه إلى غاية لسبينوزا من خلال الديمقراطية كأفضل نظام سياسي.

أما الفصل الثالث: والذي عنوانه" علاقة الدين بالسياسة"، بيّنا فيه آراء سبينوزا إزاء هذه العلاقة من خلال مبحثين هما. المبحث الأول: السلطة الروحية، والسلطة السياسية، والمبحث الثاني: الذي عنون بالتقوى بين الإعتقاد الديني والعمل السياسي.

ثم تطرقنا إلى الفصل الرابع، والذي كان عنوانه" الحضور السبينوزي، وامتداداته في الفلسفة المعاصرة"، الذي جاء في ثلاث مباحث، فأولها كان بعنوان "سبينوزا وإيمانويل ليفيناس"، والثاني: سبينوزا وهابرماس، ثم المبحث الأخير تحت عنوان" الدين والسياسة اليوم".

وأخيرا تناولنا الخاتمة التي حاولنا فيها إعطاء مقاربات لإجابات عن الأسئلة التي وردت في المقدمة ورصد أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

وقد إعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التحليلي الإستنتاجي: بحكم أن العمل يتضمن قراءة تفكيكية لأهم أفكار سبينوزا. وحول القضايا المطروحة في البحث، وإستخلاص إجابات لها من منظور الفيلسوف ومنه تقديم إستنتاجات، وكذلك إعتمدنا على المنهج التاريخي من أجل المقاربة بين سبينوزا وبعض الفلاسفة المعاصرين.

وقد دفعتني مجموعة من الأسباب لمعالجة هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي والذي تمثل في ميولي إلى المواضيع التي لها علاقة بالسياسة. وكذلك الدين الذي أصبح في أيامنا مليء بالخرافات التي أدت إلى الشقاق بين المعتقدين، والنموذج ديننا الإسلامي الذي يستغله علماء البلاط بغير وجهه الصحيح لتمرير مشاريع سياسية خبيثة كالإرهاب وجهاد النكاح. وأخيرا إجازة صالات القمار. والمراقص في السعودية. وكذلك عوامل موضوعية، تتمثل في محاولة دراسة فلسفة الدين والسياسة عند سبينوزا، وإثبات فضله، وأهمية دراسته في حياتنا السياسية واليومية عامة، وكذلك محاولة البحث عن أصل مشكلة الديني والسياسي –التي حاضرة بقوة في عصرنا الحالي– وكيفية معالجتها فوجدت سبينوزا أفضل من تطرق لها.

وهدفنا من هذا كله هو إبراز مدى أهمية فكر وفلسفة سبينوزا، وكذلك مدى إمكانية الإستفادة منها في حل المشاكل السياسية والدينية التي تمر بها المجتمعات والشعوب أي إظهار مدى تأثير فلسفته في الفترة المعاصرة.

وقد إعتمدت على عدة مصادر ومراجع، فمن أهم المصادر المعتمدة: "رسالة في اللاهوت والسياسة"، " الأخلاق"، " رسالة في السياسة"، ومن أهم المراجع المعتمدة: كتاب سبينوزا والكتاب المقدس لجلال الدين سعيد، وكتاب سبينوزا لفؤاد زكريا.

ولقد واجهت عدة صعوبات في الإعداد وأهمها أن فلسفة سبينوزا وتتميز بالنسقية، إذ لا يمكن الإعتماد على مصدر دون الآخر، فكل مصدر يعزز مضمون

الآخر، وهذا أوقعني في صعوبة أخرى وهي ثقل المادة الفلسفية للفيلسوف، وذلك لأنها فلسفة جديدة في قالب كلاسيكي، تكرر المصطلحات القديمة لكن بدلالات جديدة، فالقارئ يقرأ المألوف في شكل لا مألوف يتطلب منه الحيطة والحذر وإلا وقع في الخطأ. وهذا ما يجعله يحتاج إلى دراسة تحليلية عميقة.

الفصل الأول

الفكر الديني عند سبينوزا

الفصل الأول: الفكر الديني عند سبينوزا

المبحث الأول: فلسفة الدين عند سبينوزا

المطلب الأول: الطبيعة الطابعة

المطلب الثاني: الطبيعة المطبوعة

المبحث الثاني: موقفه من اليهودية

المبحث الثالث: موقفه من المسيحية

المبحث الرابع: وظيفة العقيدة الدينية

المبحث الخامس: نسبية الظاهرة الدينية

الفصل الأول: الفكر الديني عند سبينوزا

بما أن الفلسفة هي النظرة العامة للكون والإنسانية، فيحيلها ذلك إلى التساؤل عن واجد هذا الكون ونظام سيره، فتكون بذلك وسيلة بحث الإنسان – الكائن الناقص– عن الموجود الكامل الذي أوجده، من هنا تكون الفلسفة " إعمال للفكر في واقع الإنسان وواقع العالم، وواقع الله"[1]، فيظهر الارتباط وثيق بين الفلسفة والدين، والعلاقة الوطيدة بينهما " فالدين يحتاج إلى عقلانية الفلسفة من أجل تقديم ايجابات منطقية ومقنعة على أسئلته الشائكة، والفلسفة تعمل على المشكلات الدينية وتأخذ كثيرا من مقولاتها ومفاهيمها"[2]. من هنا كان لكل فيلسوف تصور ديني معين سواء كان الدين سماويا أم وضعيا، فالحاجة الدينية واحدة لدى جميع الناس في كل العصور، وحتى الملاحدة فهم مجبرون على الخوض في الدين وإن كان نفيا لمسائله.

وبما أنه أصبحت من الأمور الحقيقية قضية تعرض الديانات السماوية للتحريف، ما عدا الديانة الإسلامية، لذلك سعى الفلاسفة إلى البحث عن الدين الحقيقي والشريعة الأصح، من هؤلاء الفلاسفة باروخ سبينوزا (1632–1677م)[3] الذي أدرك أهمية الدين في الحياة الفردية والإجتماعية أي حياة الإنسان كفرد أو دولة.

ومنه فإننا خلال هذا الفصل سنتحدث عن فلسفة الدين عنده، وعن موقفه من العقائد الشائعة للديانات السماوية اليهودية والمسيحية، متوصلين إلى وظيفة العقيدة الدينية عنده ونسبية الظاهرة الدينية.

1- موشير باسيل عون، نظرات في الفكر الإلحادي الحديث، معهد الدراسات الإسلامي للمعارف الحكيمة ، دار الهادي، ط1، 2003م، بيروت، لبنان، ص 83.

2- غيضان السيد علي، فلسفة الدين المصطلح من الإرهاصات إلى التكوين العلمي الراهن، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، دار مخطوطات العتبة الإسلامية المقدسة، ط1، 2019م، بيروت، لبنان، ص36.

3- باروخ سبينوزا: ولد في أمستردام في 24 نوفمبر 1632م وتوفي في لاهاي 1677م، وهو فيلسوف من أصول يهودية، بدأ بدراسة التوراة والتلموذ وانتقد أصحاب ملته فيما يعتقدون من شائعات بعيدة عن الدين الصحيح وما جاء في الكتاب المقدس، فرموه بالهرطقة والإلحاد وتم طرده من الكنس اليهودي، هرب إلى لاهاي بعد محاولة قتله وغير كنيته من باروخ بالعبرية(المبارك) إلى بندكتس باللاتينية لتأقلمه أكثر مع النصرانيين (جورج طرابلشي، معجم الفلاسفة، دار الطليعة، ط3، 2006م، بيروت، لبنان، حرف السين، ص ص 359-360.) ، من أهم مؤلفاته: رسالة في إصلاح العقل سنة 1661م، مبادئ الفلسفة الديكارتية سنة 1663م، الأخلاق سنة 1665م، رسالة في اللاهوت والسياسة سنة 1670م، رسالة في السياسة سنة 1677م (ابراهيم مصطفى ابراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، دار الوفاء، د.ط، 2000م، الإسكندرية، مصر، ص ص 189-190.).

المبحث الأول: فلسفة الدين عند سبينوزا

لقد ساد الاعتقاد أن فلسفة الدين بدأت مع الفيلسوف ايمانويل كانط من خلال كتابه "الدين في حدود العقل وحده"، ولكن لا يمكن إنكار وجود تفكير عقلاني جدي يهدف إلى تفسير كلي للدين، ويكشف عن منابعه في العقل والنفس والطبيعة مع الحضارات الشرقية القديمة، لكنه اختلط بالنظر العملي أكثر من التنظير الفلسفي للدين، واختلطت فلسفة الدين بالفلسفة اليونانية مع مبحث الميتافيزيقيا، ثم اختلطت في العصور الإسلامية مع علم الكلام، ثم اختلطت أيضا في العصور الوسطى باللاهوت، ثم في الفلسفة الحديثة تجلت مع كانط الذي نقى فلسفة الدين من الشوئب التي لحقت بها.

ولكن قبل كانط لا بد أن ننظر إلى سبينوزا لأنه لولاه لما كان كانط في فلسفة الدين، فماذا فعل سبينوزا؟

يعتبر باروخ سينوزا أول من نادى بفكرة دراسة الدين دراسة عميقة وعقلية، معتمدا في ذلك على المنهج الديكارتي وخاصة القاعدة الأولى وهي قاعدة البداهة والوضوح. ومن هذا المنطلق فإنه يدعو إلى تمحيص الدين والتدقيق في دراسته، حاملا فكرة الدين الشامل العقلاني، لذلك فهو يقدم أدلة عقلية محضة على وجود الله، وأن جوهر أي عقيدة أو شريعة هو الحب والخير والعمل على إسعاد البشرية، وذلك من خلال عبارتي الوحي المطبوع في العقول والقلوب والوحي المكتوب المحرف. لذلك يقول:" لقد عقدت العزم على أن أعيد من جديد فحص الكتاب المقدس بلا إدعاء، وبحرية ذهنية كاملة، وألا أقبل شيئا على الإطلاق على أنه صواب ما لم يتبين لي ببداهة عقلية على أنه كذلك"[1]. فكيف كنت فلسفة الدين عند سبينوزا؟، وما الذي يميزها؟.

لقد ميز سبينوزا بين الدين والتدين، فإذا كان الدين يتمثل في الاعتقاد التام في بوجود الله، فإن التدين مسألة بشرية تتمثل في ممارسة عقائدية يقوم بها الفرد لتقربه من

1- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، تر:حسن حنفي، مر: فؤاد زكرياء، دار التنوير، ط2، 2012م، بيروت، لبنان، ص73.

معبوده، سواء كان هذا المعبود روحيا أم ماديا، ولذلك شملت فلسفة الدين عند سبينوزا دراسة معمقة حول إثبات وجود الله بالأدلة والبراهين، منطلقا من فكرة وحدانية الجوهر وأن أصل الوجود يعود إلى جوهر واحد وهو الله، حيث يعرف سبينوزا الله :"على أنه علة ذاته، أي ما تنطويه ماهيته على وجوده، وما لا يمكن لطبيعته أن تتصور إلا موجودة، وهو حر بالضرورة وأزلي يحدد فعله بذاته"[1]. وبهذا يكون سبينوزا قد أرجع أصل جميع الموجودات إلى الله، فهو العلة الفاعلة في الكون وأن وجوده مستمد من ذاته أي موجود من العدم، ويعرفه كذلك على أنه:" كائن لا متناهي إطلاقا، أي أنه جوهر يتألف من عدد لا محدود من الصفات، تعبر كل واحدة منها على ماهية أزلية لا متناهية"[2].

ولقد تميزت فلسفة الدين عند اسبينوزا بعدم تمييزها بين العالم الخارجي والله، أو الطبيعة والله، حيث جعلهما الشيء نفسه مرجعا أصل الكون إلى الله، وقد ظهرت هذه النظرة من خلال ما يسميه "بالطبيعة الطابعة والطبيعة المطبوعة"[3]، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: الطبيعة الطابعة

أخذ سبينوزا فكرة الجوهر من فلسفة أرسطو، حيث يعرف أرسطو الجوهر على:" ما لا يستند إلى موضوع ولا يوجد في موضوع"[4]، ويرجع أرسطو أصل الوجود إلى جوهر واحد وهو علة الوجود بأكملها، فالله يشتمل على جميع الجواهر التي تكون سبب وجود الموجودات وأن كل وجود يتوقف وجوده عليها، إلا أنها في الأصل تعود إلى جوهرها الثابت والأزلي وهو الله.

1- عبد القادر تومي، أعلام الفلسفة الغربية في العصر الحديث، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2011م، الجزائر، ص95.
2- باروخ سبينوزا، علم الأخلاق، تر: جلال الدين سعيد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009م، بيروت، لبنان، ص ص 31-32.
3- الطبيعة الطابعة: هي الجوهر اللامتناهي وهو الله، وأما المطبوعة: هي مجموع أحوال الجوهر وأعراضه. (جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج2، د.ط، 1982م، لبنان، ص16.
4- ماجد فخري، أرسطو طاليس، المطبعة الكاثوليكية، (د.ط)، 1958م، بيروت، ص25.

وهذا الجوهر هو واجب الوجود، وقد بين أرسطو أن الجوهر له ميزات تميزه وهي أن" وجوده يكون بذاته ولا ضد له، وأنه يختلف في الدرجة عن سواه، كما أنه حامل للأضداد"[1] ويبقى هو العلة الفاعلة في الكون واحد وهو علة الوجود بأكملها، فالله يشتمل على جميع الجواهر التي تكون سبب وجود كما أن هذه الفكرة نجدها في العصر الحديث مع ديكارت الذي يرى أنه: حين نتصور الجوهر فإننا نتصوره موجودا غير مفتقرا إلا إلى ذاته في وجوده.

فالجوهر حسب ديكارت حر في وجوده ولا يستند إلى غيره من الموجودات، فهو" مستقل عن أي موجود آخر فضلا عن كونه خالدا تاما لا يتغير بحسب الظروف لأن التغير قد يعني الإنتقال من حالة النقص إلى حالة الكمال"[2]، إلا أن ديكارت كان يقصد الجوهر الروحي أو العقلي اللامتناهي، فهو ميز بين جوهرين مادي وروحي، والروحي عنده إما متناهي كالمادي وهو العقل والنفس البشرية، وإما لامتناهي وهو الله تعالى.

لكن" سبينوزا ينزع إلى نزعة توحيدية جعلته لا يعترف إلا بجوهر واحد فقط"[3] فهو بذلك يجعل من الجوهر المادي والجوهر الروحي معا في جوهر واحد، وهذا ما ذهب إليه بارمنيدس من قبل، وكذلك الحلاج وابن عربي، وهذا ما يسمى بوحدة الوجود، فهو يرى أن الله والطبيعة والجوهر شيء واحد وهذا في بداية الأمر، ثم رأى أن الجوهر يعبر بطريقة أوضح من الله والطبيعة وفي ذلك فقد قدم أدلة على وجود الله وهي أربعة براهين، تصف أن الله هو الجوهر والجوهر ما لا يحتاج إلى غيره بل يفتقر إليه كل ما سواه، وإذا تصورناه غير موجود لزم عن ذلك تناقض منطقي، فهو أشبه بواجب الوجود ذاته وواجب الوجود بغيره في الفلسفة الإسلامية، فقدم سبينوزا براهين عدة استخدم فيها العقل بشكل رائع ومميز وهذه البراهين كالآتي:

1- ماجد فخري، المرجع السابق، ص 25.
2- ابراهيم مصطفى ابراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، دار الوفاء، (د.ط)، 2000م، لبنان، ص199.
3- المرجع نفسه، ص193.

– البرهان الأول: واجب الوجود: يبين سبينوزا أن الله موجود وضروري فهو الوجود والواقع بكله، وعليه فإن القول بأن الله غير موجود تناقض منطقي،" فوجود الله مشتق من كونه جوهر لا متناهيا مستندا في ذلك على قاعدتي الوضوح والتمايز"[1].

– البرهان الثاني: عقلانية الطبيعة: جميع الأشياء الموجودة في الكون لها سبب وعله والسبب في وجودها يتمثل في وجود الله،" فجميع الأشياء الموجودة لها سبب في وجودها كما أن عدم وجودها لها سبب"[2]. فالله هو علة وجود الأشياء وتحققها وهو علة عدم وجودها.

– البرهان الثالث: القدرة على الوجود: فيبرهن سبينوزا" أن كل الأشياء الموجودة في العالم كان مصدرها من القدرة على ذلك فإذا اكتسب الشيء القدرة على الوجود يكون وجوده الأصلي ناتج عن قوة، فالقدرة على الوجود مرتبطة بالقوة على إثبات الوجود"[3] ولذلك إذا وجدت الأشياء المتناهية فإن اللامتناهي الذي أقوى منها يجب أن يكون موجودا.

– البرهان الرابع: تقريبا هو نفسه البرهان الثالث: أي أنه إذا كانت القدرة على الوجود مرهونة بوجود القوة فإنه:" يترتب عليه بقدر ما تزداد الأشياء واقعية فإنها بذلك القدرة تزداد قوتها الذاتية على الوجود، وتفتقر القوة الذاتية المطلقة اللامتناهية على كائن واحد وهو الله"[4].

ومن خلال جملة البراهين التي اعتمدها سبينوزا في إثبات وجود الله، فإن الله عنده موجود أزلي وقديم وتنبثق عنه جميع الموجودات، فهو بذلك يوحد بين الله والطبيعة، فالله هو الطبيعة الطابعة أما الطبيعة فهي الطبيعة المطبوعة، فهنا يظهر

1- ابراهيم مصطفى ابراهيم، المرجع السابق، ص202.
2- كريم متى، الفلسفة الحديثة عرض نقدي، دار أويا، ط2، 2000م، ليبيا، ص107.
3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
4- ابراهيم مصطفى ابراهيم، المرجع السابق، ص 203.

الفيلسوف سبينوزا بشكل الصوفي الذي يرى أن الطبيعة تصدر من الله أو ما يعرف بالفيض.

المطلب الثاني: الطبيعة المطبوعة

لقد اعتمد سبينوزا في إثبات وجود الله على فكرة الطبيعة الطابعة والطبيعة المطبوعة، فإن كانت الطبيعة الطابعة تشير إلى وجود الله المطلق وكيف أن هذه الطبيعة قد طبعت العالم الخارجي ونقلته من العدم إلى الوجود، فتختلف الطبيعة المطبوعة عن الأولى على أنها تمثل جملة من الأحوال والأعراض التي يجري عليها التناهي والزوال، ويعرف سبينوزا مصطلح الأحوال في كتابه "الأخلاق" في قوله:" أعني بالحال كل ما طرأ على الجوهر، وبعبارة أخرى ما يكون قائما على شيء غير ذاته، ويتصور شيء غير ذاته"[1] وهذا يعني أن الأحوال تكون عاجزة عن إيجاد نفسها بنفسها، فهي تحتاج إلى جوهر ثابت لإيجادها كما أن الأحوال لا يمكن أن تتصور ذاتها بذاتها إلا من خلال تصور الجوهر، فالله موجود على صفتين: وجوده المتناهي والذي يتجسد في الكون، ووجوده الأبدي الذي يتمثل في ذاته.

لقد ربط سبينوزا فكرة الطبيعة المطبوعة بالأحوال التي يقصد بها:" ما يطلق على الأشياء الفردية التي نشاهدها في الحياة الإعتيادية، مثل الأشجار والحيوانات"[2] وتتجسد الأحوال في الأفراد الموجودة في الطبيعة، فهي تبدو في الكون أنها منفصلة عن بعضها البعض، ولكل منها مجالها الخاص وتسعى إلى الإتصال لبلوغ الكمال. "فهذا النقص يدفع تلك الأفراد إلى الإلتحام بصورة حتميا لتحقيق صفة الكمال"[3]، والكمال هو صفة الله. إذن تعتمد فلسفة الدين عند سبينوزا على فكرة وحدانية الوجود والتي تترتب على وحدة الجوهر وهو الله الجوهر الواحد، والوجود مقتصرا على وجود الجوهر الثابت.

1- باروخ سبينوزا، علم الأخلاق، المصدر السابق، ص31.
2- كريم متى، المرجع السابق، ص11.
3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لم تكن مقتصرة فقط على وجود الله أو علاقة الإنسان بالله، وإنما كانت لسبينوزا مواقف من العقائد الدينية كاليهودية والمسيحية.

المبحث الثاني: موقفه من اليهودية

لقد وقف سبينوزا موقف الناقد والرافض لشعائر الديانة اليهودية وهذا لما رآه من مخالفة فيها لما جاء في النصوص المقدسة مرجعا سبب ذلك إلى إدخال الدين في المنافع الخاصة، وأصبح وسيلة لتحقيق أغراض دنيوية لاغاية لها ولاهدف أسمى، فبعد أن قرأ سبينوزا التوراة انتقل إلى التلموذ، واطلع على دراسات من سبقه كابن جبريل، ونظرية موسى القرطبي القائلة بوحدة الوجود. وانطلاقه من هذه المعارف التي تأثر بها، عمل سبينوزا على إظهار حقيقة العقيدة الدينية اليهودية، التي لم تظهر في ممارسة رجال الدين اليهوديين، مما أدى إلى نقمتهم عليه واتهموه بالإلحاد، وأفضى ذلك كله إلى طرده من العقيدة والديانة اليهودية. فما هي أبرز مواقف سبينوزا من العقيدة اليهودية؟

تتجلى مواقف سبينوزا من اليهودية في النقاط التالية:

– تقديم العقل عن الوحي، واعتبار نصوص الكتاب المقدس ليست مطلقة، فهو يعتبر أن" الكتاب المقدس يحمل تناقضات دفعته أن يقدم العقل عن الوحي لأن العقل هو المحكمة العليا التي تفصل مسائل اليهود، وإذا وجد تناقض بين العقل والوحي فيجب أن يقدم العقل عن الوحي، فلا يمكن اعتبار نصوص الكتاب المقدس مطلقة"[1]، وهنا يظهر اتباعه المنهج الديكارتي خاصة القاعدة التي تنص على أنني: لا أقبل شيء على أنه صواب ما لم يتبين لي بالبداهة أنه كذلك، أي يتم عرض مسائل الدين على العقل فإذا قبلها فهي صحيحة وإذا رفضها فهي خاطئة، لذلك كان يدعو إلى دين شامل عقلاني وكوني حيث كان يقول:" من الخبل المحض تكذيب العقل لتصديق حرف مائد محرف"[2]، لذلك سبينوزا كان يدعو إلى التحرر الفكري لمناقشة كل المسائل الدينية التي

1- محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي، دار المعرفة الجامعية، ج4، (د.ط)، 1996م، مصر، ص 95.
2- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، المصدر السابق، ص357.

كانت محرفة بغرض خدمة رجال الدين والحفاظ على مصالحهم الخاصة، وهذا ما يتجلى مثلا في فكرة شعب الله المختار، فكيف ناقشها سبينوزا؟.

– يرى أن فكرة شعب الله المختار أكذوبة، فالميثاق الأبدي الذي يتحدث عنه اليهود ما هو إلا أكذوبة كبرى، ويرى أن خصوصيتهم المعتقدة بأن الله أعطاهم الخيرات وفضلهم على العالمين ليست سعادة، فسعادة الفرد في رأيه لا تكون إلا في تمتعه بالخير لا في فخره بأنه وحده الذي يتمتع به مع استبعاد للآخرين، وأن الفرح الذي يفرح به نتيجة اعتقاده بأنه أفضل من الآخرين، وأنه أوتي مالم يأتيه الآخرين شعورا طفوليا ينشأ عن الحسد، وعن الحقد، لا عن شعور ديني. ويذكر أن الله بالرغم من أنه أعطى موسى للشريعة للعبرانيين وخاطبهم وكشف لهم عن نفسه، إلا أنه لم يستبعد الامم الأخرى من علمه ورحمته. أما عن معنى الاختيار الإلهي لليهود فإن" سبينوزا لم يكف عن القول بأن هذا الإختيار لا يرجع إلى امتيازهم في الفضيلة أو العقيدة، وإنما كان المعنى الوحيد له هو أن دولتهم القديمة خظعت لقوانين تكفل تنظيما سليما للمجتمع فحسب"[1]، فالإختيار طابعه اجتماعيا وسياسيا في المرحلة الأولى للدولة اليهودية الأولى في عهد موسى عليه السلام، أما الفكرة التي يريدون اليهود تسويقها والتي تفضي بامتيازهم على بقية الشعوب في كل المجالات، فإن سبينوزا يرفضها ويقول في هذا الصدد:" وهكذا نستنتج أنه لما كان الفضل الإلهي يعم جميع الناس على السواء، ولما كان الله لم يختر العبرانيين إلا من حيث تنظيمهم الإجتماعي وحكومتهم فإن اليهودي الفردي إذا ما نظر إليه بمعزل عن تنظيمه الإجتماعي وحكومته لا يملك أي موهبة يخصه الله بها عن سائر البشر، ولا يوجد فارق يميز اليهودي عن غير اليهودي"[2] ، لذلك فإن سبينوزا يرى أن اليهود الحاليين لا يوجد لهم من التفضيل ما يباهوا به غيرهم من الشعوب، لذلك يرفض هذه العنصرية وهو سبب كراهية الأمم لهم.

– كما نقد سينوزا اليهود في فكرة معجزة البقاء عبر العصور الطويلة، ورأى أنها لا ترجع إلى رعايتهم الإلهية، وإنما في رأيه ترجع إلى ما جلبوه على أنفسهم من كراهية

1- فؤاد زكرياء، سبينوزا، دار التنوير، (د.ط)، 2008م، بيروت، لبنان، ص270.
2- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، المصدر السابق، ص49.

الآخرين، لذلك فكرة البقاء ليست معجزة على الإطلاق وإنما هي اعتلال وانحراف. وقد وضح ذلك عندما قارن بين" يهود عوملوا معاملة حسنة فتلاشوا –بوصفهم يهودا لا بوصفهم أفراد– بينما احتفظ آخرون بهويتهم عندما اضطهدوا"[1] أي أن البغظ والكراهية التي يجلبها اليهود على أنفسهم هي سبب بقاءهم ولولاها لاندمجوا مع غيرهم من الأمم كغيرهم من الشعوب المتطورة عبر التاريخ، وبذلك اسقط سبينوزا معجزة البقاء التي يتباهى بها اليهود.

إن هذه الأفكار جعلت من رجال الدين اليهود يتخذون موقفا جلل من سبينوزا، حيث لفقوا له التهم وأخطرها تهمة الإلحاد والهرطقة، مما أدى إلى طرده من الديانة اليهودية، حيث يذكر المؤرخ ديورانت قصة حرمانه بقوله:" اتخذ المجلس اليهودي قرار الحرمان بحق سبينوزا عقابا على هرطقته وبدعه، حيث يقول المجلس بقرار الملائكة وحكم القديسين: نحرم ونلعن وننبذ ونصب دعاءنا على باروخ سبينوزا بموافقة الطائفة المقدسة كلها، وبوجود الكتب المقدسة بها نصب عليه اللعنة، وجميع اللعنات المدونة في سفر الشريعة، وليكون ملعونا مغضوبا عليه نهارا وليلا وفي نومه وصبحه، وملعونا في ذهابه وإيابه وخروجه ودخوله، ونرجوا من الله أن ينزل عليه غضبه"[2].

إن هذا الحرمان والطرد الذي تعرض إليه سبينوزا من قبل بني طائفته، قابله بصدر رحب، لم يتأثر بهذه العقوبة، بل واصل في نشر أفكاره، ومبادئه الفلسفية وإن كان في البدء يسير بتخف خوفا من العقوبة الأكبر، وأن هذا الحكم لم يكن بسبب ما قاله سبينوزا عن الله أو العقيدة اليهودية، وإنما بسبب أفكاره التحررية، والتي تدعو إلى التفكير بحرية، كما أن هذه الأفكار قد مست الجانب السياسي والاقتصادي، وكان أكبر رجال اليهودية خائفين على مصالحهم، لذلك عرضوا الرشوة على سبينوزا للعدول عن أفكاره، التي رفضها ورفض كل ما يحد من حرية التفكير والعقل، كما أن الجالية

1- فؤاد زكرياء، المرجع السابق، ص271.
2- منذر شباني، سبينوزا واللاهوت، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب ،(د.ط)، 2009م، سوريا، ص19.

اليهودية كانت تخشى من وصول تلك الأفكار إلى المسيحية وبالتالي التدخل معها في صراع.

إن ما تلقاه سبينوزا من الطائفة اليهودية جعله يتطلع إلى العقائد الأخرى ويجري مقارنة بينها وبين اليهودية، فقد حاول دراسة المسيحية في منفاه، فكيف كان موقفه منها؟.

المبحث الثالث: موقف سبينوزا من المسيحية

لقد قام سبينوزا بعد خروجه من اليهودية بتغيير إسمه من باروخ (العبراني) إلى بندكت (اللاتيني) ، وذلك لتفادي أي صراع مع المسيحين، ولقد عاش بين أوساط المسيحيين محاولا معرفة عقيدتهم، ولقد توصل أن "الله" في المسيحية مختلفا عن اليهودية، فهو موجودا وخاضعا لضرورة منطقية وعلمية، وكان سبينوزا يميل إلى الديانة المسيحية لما وجد فيها من تعاليم إنسانية راقية، وهذا لما تهتم به من الجانب الروحي والباطني للانسان، فالتعاليم التي جاء بها المسيح عليه السلام، تؤكد أن الإيمان لا يكون في المظاهر الخارجية، وإنما يكون باطنيا، في حين أن التعاليم اليهودية مهتمة بالمصالح والأهواء والمنافع، وتطبق على هذا الأساس. " فتعاليم موسى في الوصايا العشر كانت في رأيه، مكيفة تبعا لأذهان اليهود، وترمي إلى تحقيق رفاه مملكتهم فحسب، أي أن موسى كان يتناول في تشريعه الجانب الظاهر من سلوك الإنسان، أما المسيح فقد تناولت تعاليمه حياة الإنسان الباطنة، وكان الجزاء عنده روحيا اكثر من دنويا"[1]، أي أن المسيحية لم ترتبط تعاليمها بالمصالح الدنيوية، كما أن ما جعله ينحاز إلى المسيحية هو تحليله لطرق الإتصال بين الله وأنبيائه، " فوجد أنه لا يوجد اتصال مباشر بين ذهن الإله وذهن أي آخر سوى المسيح"[2]، فقد رأى أن الإتصال بين الله وموسى في اليهودية يتم عن طريق الكلام والتخاطب، الذي يحتاج إلى تأويل وتفسير وتحليل، بينما المسيح كان الإتصال به عن طريق الذهن والفكر الذي يكون واضحا، ولا

1- فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص180.
2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يحتاج إلى تحليل وتفسير، هذه الخصائص التي تميز المسيحية، أثّرت كثيرا في سبينوزا إلى درجة اعتبار نفسه مقتد بالمسيح، الذي رفض كل عبادة تشتمل على آثار مادية دنيوية زائفه وزائلة، وكذلك بتضحيته الجسيمة، وإلى جانب أن المسيحية عقيدة شاملة للحياة الدنيوية والأخروية، ومهتمة بالحياة الإنسانية الخارجية والباطنية.

لكن سبينوزا رغم اعجابه بشخصية المسيح والديانة المسيحية، إلا أنه لم يعتنقها وهذا لما وجد فيها من ممارسات لا تقل خطورة عن ممارسات اليهود، فهو يرى أنها ابتعدت عن التعاليم الأصلية التي جاء بها المسيح، وأصبحت حبيسة المنافع والغايات التي يهدف إلى وصولها رجال الدين، حيث يقول سبينوزا:" لقد دهشت مرارا من رؤية أناس يفتخرون بإيمانهم بالدين المسيحي، أي يؤمنون بالحب والسعادة والسلام والعفة والإخلاص لجميع الناس، ويتنازعون مع ذلك بحب شديد، ويظهرون أشد انواع الحقد، بحيث يظهر إيمانهم في عدائهم، لا في ممارستهم الفضيلة"[1] ، فهو يرى أن المسيحيين انحرفوا بديانتهم إلى اللاأخلاق والصراع والعنف، مبتعدين كل البعد عن تعاليمها الأساسية كالتسامح والسلام والحب، وبذلك فهو يوضح أن العقيدة المسيحية هي أيضا أصبحت خادمة لدنيا المصالح والسياسة، ولقد وجه أيضا انتقادات تمثلت في معارضته للمسيحيين المحدثين وابرزها:

– الله ليس العلة العالية على الأشياء، بل هو العلة الكامنة في الأشياء، وهنا يبرز فكرة الوحدة بين الله والطبيعة، أي المادة والروح.

– يرى أن فكرة المسيح ابن الله الأزلي ليس كما هي مفهومة من طرف المسيحين، بل "تعني أن المسيح يمثل الحكمة الإلهية الأزلية، كما تتمثل في الأشياء، ولا سيما في العقل البشري"[2].

1- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، المصدر السابق، ص113.
2-فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص182.

أي أنه لا يفسرها ظاهريا بل حقيقتها عنده في أن الله والمسيح واحد، وهذا خاص في الإتصال الذهني، لذلك يقول سبينوزا:" أن الله كشف عن نفسه للحواريين من خلال روح المسيح... كما أن لله حكمة تفوق حكمة الإنسان وقد تجسدت في المسيح وأن المسيح أصبح طريقا للخلاص"[1]، فالمسيح يعبر عن حكمة الله في الخلق، وفي روحه تظهر الذات الإلهية، وليس في جسده وصورته، لأن المسيح عند المسيحيين قتل والصورة فنت لكن الروح باقية لأن الله لم يفنى وهو باق وأزلي وأبدي، وهذا ماجعله ينتقدهم في:

– لا يرى أن الله اتخذ صورة بشرية، بل ظهر في الروح فقط، لذلك يقول عن فكرة اتخاذ الله صورة بشرية:" هذا القول لا يبدوا لي أقل امتناعا من القول بأن الدائرة قد اتخذت صورة المربع"، وهذا يظهر تأثير التفسير العلمي في دراسة الدين عند سبينوزا، فهو ينكر أولوهية المسيح لأنه يرى استحالة أن يصبح الله إنسانيا، فالمسيح ما هو إلا حكيم فريد عرف الحب العقلي وأراد تعليم البشر عن طريق الأمثال، وبهذا اتضح أن سبينوزا انتقد أيضا المسيحية، ولكنه كان أقل تصريحا بذلك من اليهودية، فهو في حقيقة الأمر لم يكن يعد المسيحية في تطبيقاتها أفضل من اليهودية، بل كان يداهنها، لأنه يعرف أن السلطات الحاكمة والأغلبية الموجودة في بلده هولندا تؤمن بالمسيحية، إلا أنه يعترف أن جوهر المسيحية أفضل من اليهودية، مستخلصا أن الشخصية الأصح هي شخصية المسيح التي تهدف إلى حماية البشر، وتحقيق السلام في الدنيا والاخرة.

المبحث الرابع: وظيفة العقيدة الدينية

قبل التكلم عن وظيفة العقائد، لابد من التطرق إلى نقطة مهمة، وهي الحقيقة النبوية أم الحقيقة العقلية، ومن ناحية الأفضلية، فإن سبينوزا يرى أن الله مصدر كل الحقائق، فالحقيقة النبوية مصدرها من الله، والحقيقة العقلية مصدرها النور الفطري الذي هو من لدن الله سبحانه وتعالى، لكن الحقيقة أو المعرفة النبوية تقوم على التخيل،

1- باروخ سبينوزا، المصدر السابق، ص129.

والتخيل بطبيعته لا ينطوي على اليقين التام والكامل، أما المعرفة العقلية فهي اوضح لانها تاتي من الطبيعة الإلهية دون توسط النبي، لذلك يرى " أن العقيدة الدينية ليست لها أي وظيفة نظرية تتعلق بالمعرفة أو الحقيقة، ففي كل الميادين المعرفية، يسيطر العقل بلا منافس"[1] ،لذلك فهو يرى أن العقيدة ليست لها وظيفة نظرية، وإنما وظيفتها عملية فحسب ولا أهمية للجانب النظري فيها، فالوظيفة العملية التي ترمي إليها العقيدة هي الإيمان، لأن به تحصل الطاعة والإمتثال للأوامر والنواهي الإلهية، وليس من وظيفة العقيدة الفكر والتفكير في ماهية الله، لذلك سبينوزا لا يعترف بالوظيفة النظرية طالما الوظيفة العملية للعقيدة تتحقق، فالسلوك العملي الذي يتحقق بالإيمان الديني هو أهم هدف، وفي هذه الحالة لا أهمية مطلقة للجانب الفكري والنظري للاعتقاد الديني، لذلك يقول:" ليس لأحد أن ينكر أن الإيمان بهذه المذاهب ضروري، لكي يستطيع كل شخص بلا استثناء أن يطيع الله وفقا لما يقضي به الشرع، أما بكونه الله من حيث هو نار أو روح أو نور أو فكر، وهذا أمر لا شأن له بالإيمان"[2]، فهو يفصل بين الإيمان والعقل، فهو يرى أن الإيمان يحض ولا يأمر بشيء سوى الطاعة والتقوى، أما مجال التحرر الفكري فهو من عمل العقل، وهما لا يتعارضان بل متساويان، كل في ميدانه الخاص. ونظرا لجهل العامة بحقيقة الرب، فإن سبيلهم إلى ذلك هو الإيمان، فالإيمان يعرفه سبينوزا بقوله:" أن الإيمان هو أن ننسب إلى الله بالفكر خصائص، يؤدي الجهل بها إلى ضياع الطاعة، على حين أن وجود الطاعة، يتتبع وجود هذه الخصائص بالظرورة"[3]، ولضمان الطاعة يصل سبينوزا لأقل حد للعقيدة يوصي بها كل مؤمن وهي سبع عقائد، وهي كالاتي:

– العقيدة الأولى: هي الإقرار بوجود الله، والثانية أنه لا شريك له فهو واحد، والثالثة وجوده وحضوره في كل مكان، فهو مطلع على كل شيء، والرابعة له القدرة على كل شيء، فالعقائد الأربعة تتناول صفات الله" وتشير الخامسة إلى ما يريده الله من عباده،

1- فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص186.
2- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، المصدر السابق، ص188.
3-المرجع نفسه، ص340.

وتخبرنا الأخيرتان عن مصير المطيعين أو المخالفين لأوامره"[1]، فهنا في العقيدة الخامسة هي أن الطاعة تتجسد في حب الغير والعدل بينهم والإحسان إليهم، والسادسة تبين أن الطاعة طريق الخلاص، والسابعة أن الله غفور رحيم،" فهذا أمر لو لم يسلّم به ليئس الجميع من خلاصهم، ولما وجد سبب للإيمان بالرحمة الإلهية"[2]، فالله يغفر لمن يتوب إليه من بني آدم الخطائين.

"فالمطلوب من الإنسان المؤمن أن يأخذ بهذا الحد الأدنى من العقيدة ويعمل على مقتضاها، لا أن يسعى بالظرورة إلى معرفة طبيعة الله وصفاته"[3]، فوظيفة العقيدة لا يهمها معرفة الطبيعة الإلهية، أوالحرية الإلهية، أو العناية الإلهية، بقدر ما يهمها التقوى والصدق في تقديم أفضل العبادات والأعمال، وأفضلها إطلاقا حبه للإنسانية عامة والمؤمنين خاصة، فالعقيدة تبرز وظيفتها في دعوتها إلى التوحيد بين أفراد الإنسانية على الرغم من اختلافهم وتباينهم في المعتقدات، فيصبح بذلك التسامح عنوان للعلاقات الإنسانية، لذلك فإن "العمل بالحد الأدنى للعقيدة متى اقترن بالتسامح والإعتراف بالآخر، وفي حقه في الإختلاف، لا يمكن أن يكون مصدر للفتن"[4].

فالعقيدة الحقيقة تعمل على نشر السلام والأمن والحب والعدل والإحسان، وتجاوز الخلافات والأحقاد، وهذه الحقيقة قد عمل بها في عهد نبينا عليه الصلاة والسلام، بفضل الدين الاسلامي، جمع شتات العرب ولم شملهم، ووحد بينهم بعد أن كانوا اعداء، فالعقيدة تهدف إلى وحدة الإنسانية وهذا هو الدين الحقيقي، وأما وقوع الفتن من طرف رجال الدين والمتدينيين، فهذا لخروجهم عن وظيفة العقيدة والإيمان إلى موضوعات التأمل والنظر العقلي، والنظر إليها من زاوية دينية، فيحدث التعصب والتطرف بدل الحوار ومراعات حق الإختلاف وحرية الرأي، لذلك يقول سبينوزا:" الفتن التي تثار باسم الدين لا تحدث إلا عند سن قوانين متعلقة بموضوعات النظر والتأمل، فقدان بعض

1- جلال الدين سعيد، سبينوزا والكتاب المقدس، الدين والاخلاق والسياسة، مؤمنون بلا حدود، ط1، 2017م الرباط، المغرب، ص127.
2 - باروخ سبينوزا، المصدر السابق، ص351.
3- جلال الدين سعيد، المرجع السابق، ص129.
4- المرجع نفسه، ص130.

الآراء على أنها جرائم، ويقع أصحابها تحت طائلة العقاب، ويلقى أنصارها ودعاتها حتفهم"[1] ،فالكتاب المقدس يدعو إلى الإيمان قبل كل شيء، وهو متجسد في العمل بالحد الادنى للعقيدة حتى يتسنى للناس جميعا طاعة الله سبحانة وتعالى، وبذلك تحصل عقيدة الوظيفة أو عقيدة الشريعة.

المبحث الخامس: نسبية الظاهرة الدينية

يرى سبينوزا أن الظواهر الدينية جزء من الظواهر الطبيعية، فهي جزء من النظام الكلي للأشياء والكوني، "وهكذا ينتهي سبينوزا إلى أن قوانين الطبيعة ليست مطابقة للظواهر الدينية، لأن الأولى شاملة لا تسير وفق رغبات الإنسان على التخصيص، بينما الثانية تستهدف صالح البشر وحدهم،"[2] فحسبه الظواهر البشرية تستهدف نفع الإنسان وتنظيم حياته ومعاملاته مع بني جنسه، وبذلك فهو يرى أنها ليست تعبيرا مباشرا للإرادة الإلهية، بل يعتبر الطبيعة وقوانينها هي المعبرة عن ذلك وهذا من خلال جمعه بين الطبيعة الطابعة والطبيعية المطبوعة، فيمكن القول أن سبينوزا صبغ الظاهرة الدينية صبغة بشرية، وأصبح الدين عنده ظاهرة إنسانية، يسري عليه ما يسري على كل الظواهر الإنسانية الاخرى، فهو بذلك يؤكد على نسبية الظاهرة الدينية التي ترتبط بتاريخ معين ومكان ومجتمع معين، فالظاهرة الدينية تصبح ظاهرة اجتماعية وتاريخية مرتبطة بالعصر التي ظهرت فيه، والمجتمع كذلك، وإن تم ربطها بما جاء بعدها فإنها تكون في حالة تطور وقابليتها، لذلك يعني أنها ليست مطلقة وإنما نسبية، "ويؤدي هذا الطابع البشري للظاهرة الدينية بأن القول بأنها نسبية على نحو آخر، فهي ككل ظاهرة بشرية أخرى متطورة ذات تاريخ، وتفسر تفسيرا كاملا من خلال تاريخها"[3]، وبذلك تصبح نظرة البشر لعقائدهم المختلفة على أنها صحيحة، مؤكدة نسبية الظاهرة الدينية.

1- باروخ سبينوزا، المصدر السابق، ص130.
2- فؤاد زكرياء، المرجع السابق، ص192.
3- المرجع نفسه، ص193.

وانطلاقا من نسبية الظواهر الدينية، يقف سبينوزا في الطرف المقابل لكل الأديان، وكأنه يريد القول أن الدين لا يعبر عن حقيقة الألوهية وإنما لا تتعدى أن تكون وسيلة، فمثلا عند تفسيره للمعجزات التي هي خوارق للعادات، وهذا الخرق للعادة ناتج عن عدم معرفة الأسباب الحقيقة للظواهر التي أعجزت الفهم العام، وهو يرى أن التطور العلمي سيكشف في المستقبل عن هذه الأسباب الحقيقة وتزول بذلك المعجزة، لذلك يرى أنها لا تدل على وجود الله، فوجودها بالمعنى التقليدي يشكك في وجود الله لأن الله سيغير الطبيعة، وسيجعل الإنسان يشعر بأنه خلق طبيعة عاجزة ولا بد أن يتدخل مرارا وتكرارا لتعديلها وتصحيحها، وهذا لا يتوقف طبعا مع ما يراه من توحيد بين الله والطبيعة، لذلك فإن ثبات القوانين الطبيعية هو أكبر دليل على وجود الله، وبما أن المعجزة ظاهرة دينية، فهو يرى أن هذه الظاهرة نسبية نسبية النبوة، كذلك التي تحاول المعجزات اثباتها أيضا، حيث يرى أن النبوة واقعة إنسانية جاءت لترشد العامة بما يستطيعون الوصول اليها عن طريق العقل فلولا الإنسان ما كانت النبوة.

وانطلاقا من هذا كله فإن سبينوزا لا يحاول ضرب العقائد الدينية بل يكشف حقائقها وقيمتها، ملمحا إلى دور العقل في ذلك باعتباره المعيار المطلق للحقيقة المطلقة، فهو بكشفه نسبية الدين يدعو إلى جعله في خدمة العقل وتطويره إلى ذلك، وهو بهذا يوفق بين الفلسفة والدين، وبذلك يزول التعصب إلى الدين، ولقبول الأديان الأخرى والعقائد الاخرى، فتطويع الدين للعقل ديمومة له، وأما إكراه العقل على النص الديني، يؤدي إلى الإنفكاك عنه.

الفصل الثاني

الفلسفة السياسية عند سبينوزا

الفصل الثاني: الفلسفة السياسية عند سبينوزا

المبحث الأول: الحق الطبيعي والحق السياسي

المطلب الأول: الحق الطبيعي

المطلب الثاني: الحق السياسي

المبحث الثاني: كيفية تشكيل الدولة

المبحث الثالث: الممارسة السياسية في الدولة

المطلب الأول: السياسة فن الحذر واليقظة

المطلب الثاني: كيفيات ضمان وفاء الشعب للدولة

المبحث الرابع: الديمقراطية كأفضل نظام سياسي

المطلب الأول: مدى فساد أنظمة الحكم الفردي

المطلب الثاني: الديمقراطية أفضل الأنظمة السياسية لحكم الدولة

الفصل الثاني: الفلسفة السياسية عند سبينوزا

يرجع حضور المسألة السياسية في الفكر الفلسفي –منذ العصر اليوناني ونشوء مفهوم الدولة إلى غاية يومنا هذا– إلى ما تتعرض له المجتمعات الإنسانية من مخاطر تهدد بنيتها التحتية وغايتها المدنية، وهذا بشكل عام. فالتمدن غاية سياسية تطمح إليها الشعوب ، وذلك لما تحمله من عدل وحرية، إلا أن الأنظمة السياسية في أغلبها تحول دون ذلك، وهذا لما تقوم عليه من طغيان واستبداد الحكام لمحكوميهم وشعوبهم، وهذا النوع من الأنظمة السياسية عطّش الشعوب إلى الحرية والانعتاق الفكري، وأدى إلى ثورة في الفكر السياسي. فقامت نظريات فلسفية، تعيد النظر في العلاقة بين السلطة والأفراد، وكان الفلاسفة هم من تحملوا هذه المسؤولية وذلك بحكم أن الفيلسوف لا يبقى حياديا بل قاضيا في هذه المسائل، وهذا ما لاحظناه عند باروخ سبينوزا الذي تحمل كل المكاره من بني جلدته إلا أنهم لم ينالوا من عزيمته شيئا، فقدم مشروعا سياسيا، من خلاله نظر إلى مجتمع مدني ليبيرالي قوامه الحرية، والتي يتعتبرها الغاية القصوى لقيام الدولة.

لذلك سوف نتعرض خلال هذا الفصل إلى كيفية قيام المجتمع المدني، وكيفية تشكيل الدولة، وكيف ينبغي أن تكون الممارسة السياسية والعلاقة بين الحاكم والمحكوم؟ متوصلا في الأخير إلى النظام الحكم الديموقراطي كنظام أمثل لحكم الدولة.

المبحث الأول: الحق الطبيعي والحق السياسي

تعتبر فكرة الحق الطبيعي والعقد الإجتماعي من أهم الأفكار السائدة في الفلسفة السياسية في عصر سبينوزا ، وحتى في العهود التي قبله، وكانتا هاتين الفكرتين متكاملتين في عصره. وذلك بأن حقوق الفرد الطبيعية والتي تكون في الحالة السابقة على التنظيم الإجتماعي (الدولة) ترتكز على مقدار من القوة. ثم تؤثر عوامل على الأفراد وتحتم عليهم التنازل عن حقوقهم الطبيعية، "قد يكون الخوف المتبادل، أي رغبة كل فرد في اتقاء شر الآخر، وقد يكون السعي في المزيد من النفع، وقد يكون تحكيم العقل الذي يكشف عن عدم تعارض مصالح الأفراد"[1]، وعموما فإن هذه العوامل هي التي تؤدي إلى عقد إجتماع إنساني وتكوين مجتمع منظم تحت رعاية سلطة حاكمة

1- فؤاد زكرياء، سبينوزا، المرجع السابق، ص270.

تشرف على إحترام وتنظيم ما تم التنازل عنه من حقوق طبيعية، أي الإنتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني السياسي. فهل أثّرت هذه الأفكار في فلسفة سبينوزا ؟. وكيف تعرض سبينوزا إلى الحق الطبيعي والحق السياسي؟، والإنتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية؟.

المطلب الأول: الحق الطبيعي

لقد تأثر سبينوزا في كتاباته السياسية بهذه النظرية، مع إدخال تعديلاته الخاصة عليها، فالحق الطبيعي حسبه هو القانون الطبيعي العام، ويظهر هنا الفرق بينه وبين هوبز، هذا الأخير الذي يصور حالة الحق الطبيعي كوضع يغيب فيه القانون، ويخضع الفرد لنزوعات الغريزة الشريرة التي تحوّله إلى ذئب لأخيه الإنسان، فنجد سبينوزا على العكس من ذلك، فيعتبر الحق الطبيعي مبنيا على قانون أساسي تخضع له كل الكائنات. وهو مبدأ الحفاظ على الذات، فيقول سبينوزا :" أعني بالحق الطبيعي نفس قوانين الطبيعة أو قواعدها التي يحدث كل شيء وفق لها، أي بعبارة أخرى قوة الطبيعة ذاتها... وعلى ذلك فكل ما يفعله الإنسان وفقا لقوانين طبيعته، يفعله بحق طبيعي كامل، ويكون له الحق على الطبيعة بقدر ما له من القوة"[1].

فالحق الطبيعي ينسجم مع قانون الطبيعة ككل قائم على مبدأ الضرورة والتي تخضع لها كل الكائنات، "لذلك الحق الطبيعي واحد عند جميع الأفراد لا يختلف فيه شخص عن الآخر، ففي هذا الميدان تتحكم الرغبة والقدرة، لا العقل"[2]. لذلك فإن حق كل فرد يمتد بقدر ما تمتد قوته، فتتفاوت حصص الأفراد تبعا لتفاوت قواتهم وقدراتهم لأن قانون الطبيعة هو التفاوت، وهكذا تكون الغلبة في هذه الحالة للقوي. لكن هذا الإعتماد المفرط على القوة سيؤدي إلى إفلاس الحالة الطبيعية، فلابد إذن من الإحتكام التدريجي للعقل الذي يقود الناس إلى نوع من التعاقد والتوافق والعيش وفق قانون عام لأن "الناس فطروا على إلا يستطيعوا العيش دون قانون عام"[3].

1 - باروخ سبينوزا، رسالة في السياسة، تر وتق: عمر مهيبل، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، (د.ط)، 2012م، الجزائر، ص3

2- فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص227.

3- باروخ سبينوزا، المصدر السابق، ص105.

لذا الانثروبولوجية السبينوزية تتعامل مع الإنسان على أنه ليس عدوا لبني جنسه بدافع طبيعته بل بدافع الجهل بها، فالعنف الناتج عن اللامعرفة واللامعقولية ليس فعل أصلي في الطبيعة البشرية، ولا يمكن أن ينسب إليها لكن حين يعرف الإنسان وبكيفية عقلية طبيعته سيدرك حتما، ماهو نافع بالنسبة إليه، فنفهم من ذلك أن الحق الطبيعي – والمتمثل في الشهوة لا يمكّن الإنسان من القوة في المثابرة على الوجود– لأنه لا يمنع الكراهية والغضب والخداع، التي تعبر عن حالة الخوف والضعف أمام الغير، ويجعل الفرد في وضعية إستعباد إتجاه إنفعالاته. ويوضح سبينوزا ذلك بقوله:" يخضعوا لدافع الشهوة وحده، لأن الطبيعة لم تعطهم سواه، وحرمتهم من القوة الفعلية على الحياة وفقا للعقل السليم"[1].

وفي هذه الحالة تتزعزع الطبيعة الإجتماعية للإنسان الذي يتعامل مع غيره بدافع الخوف والريب والحذر، يقول سبينوزا :" على ذلك فإن كل ما يراه الفرد الخاضع لمملكة الطبيعة وحدها. نافعا له سواء أكان في ذلك مدفوعا، بالقوة أم بالمخادعة أم بالصلوات، أم بأي وسيلة أخرى أيسر من غيرها، وبالتالي يحق له إذن أن يعد من يمنعه من تحقيق غرضه عدوا له"[2]، فيصبح إذن من الضروري أن يعيش الإنسان أو الأفراد وفق قوانين العقل، وأن يرشدوا ويعدلوا عن أهوائهم وشهواتهم بالعقل، وفي هذا المعنى يقول سبينوزا :" على أنه يظل من الصحيح دون شك، أن الأنفع كثيرا للناس أن يعيشوا طبق قوانين عقولهم ومعاييرها اليقينية لأنها كما قلنا لا تتجه إلا إلى تحقيق ما فيه نفع حقيقي للبشر"[3]، وفي هذا لا يدعو سبينوزا إلى تغيير الطبيعة البشرية أو إقصاء الرغبات والشهوات، لأن تحكيم العقل كأسلوب للحياة يمنع البشر من القيام بحماقات يمكن أن يلحق الضرر بالفرد والجماعة على حد سواء.

وبالتالي لا يكون العيش وفق قوانين العقل إلا حماية لأمن وسلامة الجميع، من هنا نستنتج أن الحق الطبيعي عند سبينوزا يخرج من المقاربة الانثروبولوجية التي

1- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، المصدر السابق، ص369.

2- المصدر نفسه، ص369.

3- المصدر نفسه، ص370.

كرسها "هوبز" إلى الأفق الأنطولوجي الإنساني أي إلى الوعي الإنساني المنسجم مع الوجود الكوني.

المطلب الثاني: الحق السياسي:

تنتهي النظرية الأخلاقية عند سبينوزا خصوصا في كتابه (الأخلاق) إلى التشديد على أهمية الحياة الإجتماعية، وتمجيدها من حيث أنها تحقق كمال الشخصية الأخلاقية للفرد، وتضمن الحرية الحقيقية للإنسان. فليس من الممكن الحديث عن الأخلاق أو الحرية أو الإكتمال الإنساني داخل الحالة الطبيعية.

إن هذه الفضائل تجد تجسيدها في الحياة الإجتماعية، فالحالة المدنية هي إمتداد طبيعي للحالة الطبيعية، وليس تجاوزا لها، أو تعارض معها. كما هو الحال مع " هوبز". فسبينوزا يدعوا إلى تحكيم العقل في الحالة الطبيعية، لكن اختلاف الناس وتباينهم في طريقة التفكير، وطرق تحقيقهم لخيرهم ومنع الشر، يصبح من الحكمة أن ينقاد الناس إلى تكوين جماعات سياسية، في ظل نظام سياسي يوحدهم ويحفظ أمنهم وسلامتهم، يقول في ذلك:" فقد كان لزاما عليهم أن يتفقوا فيما بينهم عن طريق تنظيم وتعاهد حاسم على اخضاع كل شيء لتوجيهات العقل وحده"[1]، فالتنظيم الإجتماعي أو الفضاء السياسي – وما يتمتع به من قوانين تحكم الأفراد– وتوجه أعمالهم وتنظم علاقاتهم وفق الواجب الذي هو قانون العقل، ومن ثم يعد العقل هو الأداة الوحيدة التي توحد أعمال الناس وتحقق الإجتماع وتفسح المجال لقيام الدولة، يقول سبينوزا :" الناس يتفقون بطبعهم بصورة أفضل عندما يعيشون على مقتضى العقل"[2]، لذلك فإن من مصلحة الدولة أن تحتكم إلى العقل فيجعلها تحد من ذاتها تاركة للأفراد قدرا كبيرا من الحقوق التي تمارس بحرية، كحق التفكير والتعبير، الذي اعتبره سبينوزا أساس الحكم السليم والصحيح.

من هنا حرص سبينوزا على إظهار دور العقل السياسي في البحث على النظام الأفضل للحكم، الذي بإمكانه إرضاء جميع الأفراد، وتحقيق الصالح العام وتجنب تفكيك

1- باروخ سبينوزا ، المصدر السابق، ص380.

2- باروخ سبينوزا، علم الأخلاق، مصدر سابق،ص262.

المجتمع خاصة بالنظر إلى العلاقة المعقدة بين غاية الأفراد وغاية الدولة. لأن الأهواء لا توحد الناس، بل تحولهم إلى أعداء وتحتم عليهم الصدام والشقاء، وتحرضهم على المشاعر السلبية كالغيرة والحقد، والكراهية التي تقف كحاجز منيع امام الحب الصداقة والتلاحم والتكافل الإجتماعي، فإنه حتما لن تتآلف قلوب الجماعة، ولن يبرز إلى الوجود الجسم السياسي إلا إذا حكم العقل بينهم، يقول سبينوزا :" الإنسان يسلك على مقتضى قوانين طبيعته عندما يكون عيشه على مقتضى العقل، وعلى هذا الإعتبار فقط تتفق مع طبيعته دائما، وبالضرورة مع طبيعة إنسان آخر، إذن فمن بين الأشياء جميعا ليس أنفع للإنسان من إنسان آخر"[1]، وهذا إشارة إلى تكوين المجتمع يقوم أيضا على تقسيم العمل، فلو لم يقدم الناس مساعدة متبادلة بعظهم لبعض لما توفرت لأحد القدرة، أو الوقت اللازم لتزويد نفسه بما يلزم لعيشه وبقائه.

من هنا تصبح الحياة الإجتماعية بما هي إمتداد للحياة الأخلاقية لا تتحقق إلا داخل الدولة كإطار يتحقق فيه التضامن ويسود فيه الأمن والفضيلة، التي يستلزم تجسيدها الإحتكام لقوانين العقل، ومن هنا إحتاج كل مجتمع إلى حكومة وقوانين لتنظيم أفراده، وهكذا ينشأ التنظيم السياسي الذي هو أعلى أنواع التنظيم.

المبحث الثاني: كيفية تشكيل الدولة

ينطلق سبينوزا في فكرة تشكيل الدولة أو الكيان السياسي من كون الإنسان كائن تحكمه الرغبة والمتمثلة في المحافظة على وجوده وضمان استمراره، والتي تدفعه إلى العمل على تعزيز قوته ودعم قدرته على الفعل. وإذا كانت هذه الرغبة قاسم مشترك بين جميع البشر، فحتما أن الفرد يجد الرغبة نفسها عند فرد آخر، ولعل هذا ما يبرر رأي سبينوزا في أن التصادم والتعارض طبيعي بالنسبة للإنسان، وهو الذي يدفع الناس إلى أن يدركوا وبشكل تلقائي وطبيعي أثناء الممارسة والعمل أنه عليهم توحيد جهودهم ليكتسب كل فرد قوة أكبر وحياة أطول. فالفرد داخل المجموعه عنصرا أكثر قوة منه خارجها. فيقول سبينوزا :" أن الناس إذا لم يفكروا في أشكال التآزر بينهم، فلن يكون

1- باروخ سبينوزا، علم الأخلاق، المصدر السابق، ص262.

بإمكانهم تلبية مطالبهم واحتياجاتهم الحيوية"[1]، وهذا التبادل الإنساني للمنافع والحاجات هو الذي يحمّل الناس على تشكلهم في كيان سياسي،" ذلك لأن الفرد رغبة منه في حماية نفسه، وتحقيق ما فيه صالحه بطريقة أفضل، يقبل التنازل عن شريعة الطبيعة والخضوع لقانون العقل والإتفاق مع غيره على العيش في وئام، وهكذا يحدث التنازل عن موضوعات بعض الرغبات استهدافا لخير أعظم، أو توقيا لشر أفدح، ويتم هذا التنازل للهيئة الحاكمة التي ينبغي على الأفراد طاعتها، وإلا لما أمكن قيام الدولة"[2].

وينقل سبينوزا عن "هوبز" فكرة الكوناتوس –Le conatus – . ففي الحالة الطبيعية يسعى كل فرد إلى المحافظة على الوجود والإستمرارية في الحياة، حيث يهدف كل إنسان إلى خيره الشخصي وفق طبيعته وما توفره له من قدرات جسمية وعقلية. وفي هذه الحالة تتحدد دلالات قيم الخير والشر حسب أهواء ورغبات الفرد، وتتقلب حسب تقلب نفسيته.

هذه النفس التي تشرع لها الأهواء حق الملكية قانونيا. إن هذه الحالة غير مناسبة لتطور قدرة الإنسان وقوته على المثابرة في الوجود. لكن سبينوزا يستمر في اعتبار الحالة الطبيعية حالة إجتماع لأن الفرد يكون في علاقة مع غيره بدليل أنه يقلده، ويغار منه، ويتكبر عليه، إلا أنه ليس في انسجام وتعاون معه، ولهذا يعتبره سبينوزا في حالة عزلة لن يتخلص منها إلا حين يقرر وبشكل إيرادي التحالف مع الآخرين، حيث يتفق الجميع ويتعاهدوا على تجاوز المصالح الشخصية، والعمل من أجل الصالح العام، فالإتفاق ليس حالة اصطناعية، بل هو استمرار للحالة الطبيعية، يقول سبينوزا:" لا ينبغي لنا أن نبحث عن الأسباب والمبادئ الطبيعية للدول في التعاليم العامة للعقل، ولكن نستنبطها من الطبيعة"[3]. فالناس من خلال التعاهد، ورغبة منهم في الإستفادة من منافع ومكاسب الحياة داخل المدينة لم يقرروا التنازل على حقوقهم الطبيعية بل تحويلها

1- باروخ سبينوزا، رسالة في السياسة، مصدر سابق، ص43.

2- فؤاد زكريا، سبينوزا، مرجع سابق، ص227.

3- باروخ سبينوزا، المصدر السابق، ص33.

إلى المجتمع الذي هو قوة الأفراد مجتمعة، أي الخير الأعم، فالدولة إذن تقوم على أسس ضاربة جذورها في الطبيعة الإنسانية.

من هنا فإن مفهوم الدولة الذي برز كمفهوم انثروبولوجي أو سياسي في فلسفة "هوبز"، فإن سبينوزا عمّق هذا المفهوم وربطه بأساس انطولوجي، وتصور كوسمولوجي،(الطبيعة الإنسانية– الطبيعة الطابعة – الطبيعة المطبوعة). فهو ينتقل من مستوى التفكير السياسي السطحي إلى مستوى التفكير السياسي الانطولوجي أو الانطولوجيا السياسية، عندما اعتبر أن الدولة إمتداد للحالة الطبيعية، فهي كمال للحق الطبيعي.

فالإنسان بعدما كان جزء من الظواهر الطبيعية يخضع لقوانينها الطبيعية مثله مثل جميع الأشياء، حيث يقول سبينوزا :" أن أي تصرف يقوم به الإنسان سيكون مطابقا لقوانين وقواعد الطبيعة"[1]، يتعلم أن يكون عضوا داخل الجماعة، ومصلحته لا تتحقق إلا في إطار تضامن جماعي، يقول سبينوزا :" والآن سأعرض الشرط الذي يمكن أن يتكون به مجتمع إنساني دون أدنى تعارض مع الحق الطبيعي، ويمكن به إحترام كل عقد إحتراما تاما. هذا الشرط هو أنه يجب على كل فرد أن يفوض إلى المجتمع كل ما له من قدرة، بحيث يكون لهذا المجتمع الحق الطبيعي المطلق على كل شيء، أي السلطة المطلقة في اعطاء الأوامر التي يتعين على كل فرد أن يطيعها إما بمحض اختياره، وإما خوفا من العقاب الشديد، ويسمى نظام المجتمع الذي يتحقق على هذا النحو بالديموقراطية"[2].

نستنتج من هذا القول أن سبينوزا لا يفصل بين المجتمع المدني والدولة كجسم سياسي. الدولة هي المجتمع والمجتمع هو الدولة. بمعنى أن الدولة هي إمتداد لجسم إجتماعي، وماهيتها هي تفويض جماعي بناء على تعاقد وإتفاق بموجبه يتنازل الناس عن حقوقهم إلى الحاكم سواء كان فردا أم هيئة.

1- باروخ سبينوزا، المصدر السابق، ص37.

2- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، المصدر السابق، ص372.

المبحث الثالث: الممارسة السياسية في الدولة

إن ما يميز الدولة، ويحفظ بقاءها واستمرارها هو توحد شعبها وأمنه وإستقراره، ورضائه بحكامه، وهذا كله لا يتحقق إلا من خلال نجاح العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أي نجاح الفعل السياسي. فما حقيقة السياسة وكيف تمارس؟، وما هي سبل نجاحها؟.

المطلب الأول: السياسة فن الحذر واليقظة

يستخلص سبينوزا من نقده لفلسفة "هوبز" أن العنف والتخويف لا يحميان هيبة وقدرة الحاكم. لأن الدكتاتور أو الطاغية الأكثر بطشا ستكون الرعية نفسها. فيقول سبينوزا :" ليست قوة السلطة بمقدار ما تثيره من خوف، وإلا كان رعايا الطاغية هم الذين يملكون أقوى سلطة لأنه يخشاهم إلى أبعد حد"[1]، لهذا فإن سبينوزا يرى أنه لا يوجد أي نظام في مأمن من الانهيار، وتجنب الفوضى بشكل خالص، فلا يمكن اخضاع الناس، لأنهم بطبيعتهم لا يتنازلون عن حقوقهم، ولا يخلصون لوعودهم دائما، فكل فرد داخل الجماعة يحمل في ذاته جانبا غير قابل لتطويعه واستعباده وإخضاعه، وهذا ما تعجز عنه الدولة بجميع أساليبها التعسفية، يقول سبينوزا :" فإن من يتوقع من جميع الناس تكرار نفس الأقوال التي تلقن لهم يكون واهما بحق، إذ أنه كلما حاول المرء سلب الناس حريتهم في التعبير إستثار مقاومتهم"[2]، فالدولة عاجزة عن احتواء جميع أفرادها والهيمنة عليهم وتجريدهم من استقلاليتهم، فلكل فرد خصوصيته وطبيعته، لذلك فإنه يمكن محافظة كل فرد داخل الجماعة السياسية على حقوقه ويتصرف وفق إرادته.

هذا ما يجعل إستقرار الدولة وأمنها وسلامتها إشكالية كبرى لدى الساسة. ومأزق حقيقي في العمل السياسي. فكيف يتوصل الساسة إلى تحقيق أمن الدولة، وتوافقه مع حرية الأفراد؟.

علما أن الأفراد داخل الدولة يتمتعون بكامل حريتهم في التفكير والتعبير والحكم. لذلك فإن سبينوزا انطلق من الإرادة الطبيعية للفرد أو المواطن. والتي تجعل من

1- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، المصدر السابق، ص385.

2- المصدر نفسه، ص440.

طاعته للقوانين والأوامر السياسية رغبة داخلية ذاتية وليست جبرا خارجيا. لذلك يقول:" ومهما كان الباعث الذي يدفع الإنسان إلى تنفيذ أوامر السلطة العليا –أعني الخوف من العقاب، أو الطمع في الثواب أو حب الوطن، أو اية عاطفة أخرى– فإنه يكون قد إتخذ قراره بمحض إرادته، ومع ذلك يظل خاضعا لأوامر السلطة العليا"[1]، فالطاعة فعل إرادي وحر، والمواطنون يطيعون القوانين ليس تحت تأثير السلطة السياسية. وهذا ما يبين أن مواطن سبينوزا سيد أحكامه وهذا لتمتعه بحرية الحكم ومناقشته قرارات الدولة، لذلك فإنه ينبغي عن السياسي وخاصة الحاكم أن لا يعتقد أن طاعة الشعب للقوانين والتشريعات تعود لهيبته ولقوته. فهو لا يفرض الطاعة على الشعب، بل الشعب هو الذي يقرر ذلك. فهي لا تظهر كنتيجة لهيمنة الدولة، لذلك فإن العصيان أيضا لا يرجع لضعف الدولة، فكم من دول رغم قوتها أسقطتها شعوبها، وكم من دول رغم هوانها وضعفها، أصبحت محل إحترام شعوبها.

وعليه فإن الحاكم لا يفرض إحترام النظام، بل مدنية المواطن ووفائه هما اللذان يمكّنان من تطبيقه وضمان سلامته وإستقراره وديمومته. وهنا تكمن فطنة رجال السياسية في أن يجعلوا الأفراد مواطنين، بمعنى أناس لا يعرضون الدولة للخطر، وطبعا لن يرفع الساسة هذا التحدي باستخدام العنف والترهيب فهم مخطئون إن اعتقدوا ذلك، بل باليقظة والحذر، اللذان يتطلبان كفاءة عقلية تمكنهم من إنتاج نهج المعقولية في إدارة شؤون الناس وتعزيز شعورهم بسداد رأيهم، فالفعل السياسي الناجح هو الذي يحقق الجاهزية للتعامل مع مستجدات الواقع، والتنبؤ بالمستقبل.

فالسياسي الناجح هو الذي يستفيد من تجارب الماضي ليتنبأ بالكيفيات التي يجب أن يكون عليها المستقبل، وذلك لضمان الأمن الدائم للدولة. وهنا يظهر أن المسألة الأمنية تشغل حيزا كبيرا في فلسفة سبينوزا حيث اعتبرها هي الهدف الأسمى للدولة، فيقول:" الغاية القصوى من تأسيس الدولة ليست السيادة أو إرهاب الناس. أو جعلهم يقعون تحت تأثير الآخرين، بل هي تحرير الفرد من الخوف بحيث يعيش كل

1- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، المصدر السابق، ص384.

فرد في أمان بقدر الإمكان"[1]، وهذا لا يكون إلا إذا كانت الدولة كمؤسسة إجتماعية إنسانية، يشعر فيها الناس بالحرية، "فالدولة التي تمنح الحريات لرعاياها تستطيع أن تكون أكثر اطمئنان على أمنها"[2]، وهذه الحرية لا تتعارض مع ولاء الشعب، بل تدفع به إلى الاستمرار. فكيف تضمن الدولة ولاء شعبها؟.

المطلب الثاني: كيفيات ضمان وفاء الشعب للدولة

يرى سبينوزا أن نجاح الدولة في فرض سلطتها يقوم على مدى مراعاة الطبيعة الإنسانية التي تمكنها من ضمان ولاء ووفاء المواطنين والتزامهم بقوانينها وإحترامها. وهنا وكأنه يعرج ويؤكد على أن قوة الدولة مرتبطة بقوة الإتفاق والتعاقد بين مواطنيها. فما هي آليات ضمان سلامة هذا الوعد الذي يوصف بأنه الأداة المنظمة الدائمة للدولة؟.

يبرز سبينوزا عدة آليات وشروط تمكن الجسم السياسي من الحفاظ على وجوده وديمومته، وهي كالاتي:

أ- **محاباة النزعة الطبيعية النفعية للإنسان:** فهنا لا بد من مراعاة الطبيعة الإنسانية الميالة إلى النفع. فالفرد لا يفي بوعوده مجانا وإنما لتحقيق منافعه الخاصة والعامة. حيث يقول سبينوزا:" من الغباء أن يطلب الإنسان من الآخر أن يلتزم بعقد إلى الأبد، دون أن يحاول في الوقت نفسه أن يبين له أن فسخ العقد يضر من يفسخه أكثر مما ينفعه"[3]، فلابد عن الساسة أن يحافظوا على شروط وظروف الالتزام، من أجل أن يكون فسخ العقد مؤديا إلى نفس الأضرار التي أجبرت أصحابه على الإتفاق، لذلك فالخوف والطمع هو الذي يظمن الإتفاق وديمومة الدولة، فيقول سبينوزا:" أن أحدا لا يمكن أن يفي مطلقا بوعده هذا، إلا خوفا من شر أعظم أو طمعا في خير أكبر"[4]، فالفرد لا يمكنه

1- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، المصدر السابق، ص437.

2- فؤاد زكريا، سبينوزا، مرجع سابق، ص234.

3- باروخ سبينوزا، المصدر السابق، ص371.

4- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الوفاء بوعده، وطاعة قوانين الدولة. إلا إذا كان سيجني منافعا كبيرة إذا ما أطاعها وعمل على هيبة الدولة وسلامتها. وسيعاقب إذا انحرف وخالف عنها.

فالشعب والحاكم هنا سواء بحكم أنهما طرفان في الإتفاق، وأنهم سيجازون خيرا إذا أطاعوا القوانين، ويعاقبون إذا خرجوا عنها. وهنا يستشهد سبينوزا بالنموذج العبراني. ففي عهد موسى والدولة العبرانية الأولى، لم ينتزع من الشعب الطاعة والولاء بالترهيب والعنف والحيلة، بل بالوعود التي صورت لهم مستقبلا جميلا ممكن التحقق.

لذلك إذا كان الناس توحدهم من أجل مصالحهم، فإنهم لا يستمرون فيه إلا إذا تبين لهم انهم سيحافظون على تلك المصالح، يقول سبينوزا:" إن الشريعة لم تعد العبرانيين بشيء مقابل طاعتهم إلا باستمرار دولتهم التي يسعدون بها، وبنعم الدنيا. وفي مقابل ذلك أنذرتهم بسقوط الدولة وبأفدح المصائب لو أنهم عصو الميثاق ونقضوه، فغاية كل مجتمع وكل دولة هي العيش في أمن والحصول على مزايا معينة"[1]، وتمكين الحاكم أو السياسي بالوفاء بوعوده يتطلب آلية أخرى هي:

ب- تحويل القدرات الفردية إلى القدرة الإجتماعية: على المواطنين أن يقبلوا بتحويل القدرة إلى المجتمع، وهذا طبعا لضمان الإتفاق الإجتماعي بينهم. وبما أن الإنسان في نظر سبينوزا" هو الحكم الأوحد على أفعاله"[2]، فإنه خوفه من ضياع حقوقه في الحالة الطبيعية كدفعه إلى تحويل القدرة إلى المجتمع ومن ثم يدرك أن قوته إذا لم تضاف إلى قوة غيره ستضعف وتهان وهو ما يدفعه إلى الإتفاق والوعد. يقول سبينوزا:" أن الحق الطبيعي للإنسان المحدد وفق قوة كل فرد من الأفراد، والخاص به وحده لا يوجد تقريبا. لأن وجوده يظل وجودا نظريا أكثر منه وجودا فعليا ما دام أي منا ليس متأكدا من أنه سيتمكن من الاستفادة منه"[3]، لذلك الإنسان اختار الإلتزام بالوعد والدخول في الجماعة وتكوين الدولة على أمل المحافظة على حقوقه الطبيعية، وتقوية قدراته على ذلك، وبالتالي ليس هو المسؤول عن وفائه بالوعد بل المسؤولية تقع على عاتق الحاكم، وهنا

1- باروخ سبينوزا، المصدر السابق، ص170.

2- باروخ سبينوزا، رسالة في السياسة، المصدر السابق، ص42.

3- المصدر نفسه، ص 43.

يستشهد سبينوزا بالشعب العبراني الذي لم يعد بطاعة الله إلا أنه على يقين بأن الله سيحفظ حقوقه الطبيعية، فالعبرانيون فوضوا الله على قدرته وحقوقهم الطبيعية لأنهم بحاجة إلى عناية القدرة الالهية في بقائهم. وهنا تتضح مدى أهمية هذه الآلية –تحويل القدرة إلى المجتمع– حيث يقول سبينوزا:" أن من البديهي أن الناس يميلون بالفطرة إلى التجمع، سواء من جراء خوف مشترك، أو سواء بنية الإنتقام لضرر عانوه جميعا"[1].

ج– توجيه وتنبيه سيكولوجية الأفراد: إن استمرارية الدولة مرهون بقدرتها على إيقاض مشاعر الخوف والأمل في النفوس مواطنيها بشكل دائم، هذه المشاعر تولّد داخل الأفراد الرغبة في اندماجهم ووحدتهم حيث تتآلف أرواحهم في روح واحدة روح الجماعة، فالتنظيم السياسي الناجح يشترط التحول السيكولوجي للمواطن من الإنفعالات الذاتية إلى الإنفعالات الجماعية، أي من الحالة النفسية الذاتية إلى الروح الجماعية، لأن الجسم السياسي أو الدولة تتكون من خلال أمل وخوف مشترك.

لذلك يصبح كل فرد بفعل هذا التحول السيكولوجي يتصرف بمشيئة السلطة السياسية دون التنازل عن حقه الطبيعي طبعا. وبما أن تحول قدرة كل مواطن إلى الحاكم أو السلطة العليا بتأثير الشعور القوي بالأمل والخوف يمنح الجسم السياسي القوة والاستمرارية الدائمة، فإن الدولة ملزمة بتحرير المواطنين من الخوف المتولد عن الحالة الطبيعية التي تجعل من الجماعة مصدر تهديد للفرد، وخوفهم من تهديد مصالحهم وحقوقهم، لذلك لزاما عليها تخليص الناس من الخوف من مستقبل غير مضمون، وهنا تكمن مهمة السلطة السياسية التي تتمثل في تقليص اضطرابات وتقلبات النفس، وذلك بإدارة شؤون الناس بالقوانين التي تقوم على الوعد والوعيد. ومن هنا يستبدل الخوف بالأمل والإيمان الذي يؤدي إلى الطاعة بنفس راضية، فسياسة الأمل عند سبينوزا هي الشكل الأفضل للممارسة السياسة لأنها تضمن طاعة المواطنين للقوانين، وحبهم للحرية، حيث يقول سبينوزا:" على المحكومين أن يؤدوا واجبهم بصفة تلقائية عوض القيام به

1- باروخ سبينوزا، رسالة في السياسة، المصدر السابق، ص55.

تحت ضغط القانون"[1]، ومهما تعددت الآليات التي تضمن سلامة وديمومة الدولة ووفاء المواطنين إلا أنها متكاملة في الممارسة ومتوحدة في الهدف.

المبحث الرابع: الديمقراطة كأفضل نظام سياسي:

إن الموقف السياسي الإسبينوزي من أنظمة الحكم ينقسم إلى قسمين: في القسم الأول يقوم برفض أنظمة الحكم المطلق. وفي القسم الثاني يشدد على نظام الحكم الجماعي أو الديموقراطي. فلماذا يرفض الحكم الفردي بأشكاله؟، ولماذا يتحيز إلى الديموقراطية؟.

المطلب الأول: مدى فساد أنظمة الحكم الفردي:

نعني بالحكم الفردي أو المطلق كل أشكال الحكم التي يرجع أمرها إلى الفرد سواء كان رجل دين أو ملك، أو مستبد دكتاتوري. فسبينوزا يرفض هذا النوع لأنه لا يتلاءم مع الطبيعة البشرية فهو ضد الحرية الفردية لأنه يضع الحكم بيد الفرد أو فئة قليلة من المجتمع التي تحتكره بالقوة. فمثلا الحكم الديني أو الثيوقراطي لدى العبرانيين (اليهود) بعد استحواذ الكهنوت على السلطة السياسية(بعد عهد موسى عليه السلام)، جعل منهم مجتمعا منغلقا عن نفسه ليست له علاقة بالمجتمعات الأخرى، لذلك كان يقول سبينوزا:" الحكم الثيوقراطي لا يلائم إلا شعبا معزولا منغلقا عن نفسه داخل حدوده أو منفصلا تماما عن باقي العالم"[2]، لذلك كان الشعب اليهودي منعزلا عن الشعوب الأخرى، معتمدا على نزعته القومية، التي استغلت من طرف الطبقة النبيلة من المجتمع وهي الكهنوتية، استغلت نفوذها في الثراء ولإعتلاء أرقى المناصب الشرفية[3]. وهذا الفساد يطال الحكم الملكي، حيث يسود في هذا النوع من الحكم الحروب الأهلية والخارجية، والمتضرر هنا سواء في حالة الهازم أو المهزوم هو المواطن، لأن المجندين للحرب هم المواطنين أنفسهم الذين يهدفون للدفاع عن الوطن أو الحفاظ عليه، بينما

1- باروخ سبينوزا، رسالة في السياسة، مصدرسابق، ص171.

2- بارخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت، والسياسة، مصدرسابق، ص 411.

3- جلال الدين سعيد، سبينوزا والكتاب المقدس الدين والاخلاق والسياسية، مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب، ط1ان 2017م، ص173.

"الملوك هم على العكس من ذلك لا يترددون كثيرا في شن الحرب الخارجية ولغاية في المجد، أو الداخلية لغاية حفظ العرش"[1]، وتصبح حياة المواطنين وحرياتهم مهددة، ويصبحون كأنهم دمى في يد الملك. وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن فساد النظام الدكتاتوري. فسبينوزا على عكس ميكيافلي وهوبز، لا يرى في حكم الطاغية أي خير للدولة ولمواطنيها، فأي خير في حاكم يسعد ويفرح لضعف الإنسان وهونه وعجزه، ويغتنم الفرصة للسطو على الأجسام والنفوس، وبسط نفوذه على مجتمع العبيد.

وفي هذا الزجر لأنواع الحكم الفردي دائما، ينطلق سبينوزا من المجتمع اليهودي الذي –تاريخيا– مرّ على هذه المراحل، بداية من عهد سيدنا موسى عليه السلام والعبرانيين الأوائل وهنا لا ينكر سبينوزا صلاح هذا الحكم الثيوقراطي لأن "السلطة السياسية كانت باسم الإله وعلى مقتضى قوانينه ووضعوا حقوقهم الطبيعية ومصيرهم بيد الرب وحده"[2]، لكن بعد عهد موسى وعهد يوشع عليهما السلام، احتكرت السلطة من رجال الدين وعاث الفساد والتضييق على الشعب اليهودي، فانتقلت بذلك السياسة من الحكم الثيوقراطي الأصيل إلى نظام الحكم الملكي الذيّ أضحى ضروريا، وذلك بعد أن فقد الدين قيمته في حفظ الشعب ووحدة الدولة. ولكن هذا الحكم أيضا لم يسلم من الفساد، والملك كل ما يهمه سلامة شخصه ومصالحه وعرشه، وتحول بذلك الملك إلى الطاغية، والمواطن إلى العبد.

هذا كله جعل سبينوزا يتجه إلى حكم يحفظ كرامة المواطنين وحقوقه الطبيعية خاصة الحرية، وبذلك حفظ الدولة والإجتماع الإنساني ووحدته، وذلك ما يجسده من خلال دعوته إلى النظام الديمقراطي أو "الديمقراطية"[3].

1- جلال الدين سعيد، المرجع السابق ص174.

2- المرجع نفسه، ص172

3- الديمقراطية: يعرفها جميل صليبا في معجمه الفلسفي: الديمقراطية لفظ مؤلف من لفظين يونانيين احداهما (ديموس) ومعناه الشعب، والآخر (كراتوس) ومعناه السيادة، فمعنى الديمقاطية إذن سيادة الشعب و هي نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع الموطنين لا الفرد أو لطبقة واحدة منهم ولهذا النظام ثلاث أركان: 1- سيادة الشعب 2- المساواة والعدل،3- الحرية الفردية والكرامة الانسانية، ص 569-570.

المطلب الثاني: الديمقراطية أفضل الأنظمة السياسية لحكم الدولة

اعتبر سبينوزا أن النظام الديموقراطي أكثر الأنظمة السياسية مناسبة لحكم الدولة باعتبارها النموذج السياسي الذي يدمج الحرية في العلاقات السياسية بين الحاكم والمحكومين. فالقوانين والأوامر التي تصدر عن الدولة تحافظ على انسجامها مع حرية الأشخاص، لذلك يعتبره سبينوزا نظاما طبيعيا إلى حد ما مقارنة بالأنظمة السياسية الأخرى، حيث يقول:" لأنه يبدو أقربها إلى الطبيعة وأقلها بعدا عن الحرية التي تقرها الطبيعة للأفراد. ففي النظام الديموقراطي لا يفوض أي فرد حقه الطبيعي إلى فرد آخر بحيث لا يستشار بعد ذلك في شيء بل يفوضه إلى الغالبية العظمى من المجتمع، الذي يؤلف هو ذاته جزءا منه"[1]، ففي هذا النظام يكون الحكم في خدمة الشعب وليس العكس، وفيه يتساوى الأفراد كما كان الحال من قبل في الحالة الطبيعية، وأن الصالح العام للأمة هو الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدولة أو الحاكم، بعيدا عن الإعتبارات والمصالح الشخصية الضيقة. لذلك فسبينوزا يعتبر الديموقراطية هي الأفضل من الأنظمة الأخرى الارستقراطية، والملكية التي ليست سوى أنظمة دكتاتورية، تقوم فيها الدولة بقمع المواطنين وتعطيل عقولهم[2]، عن التفكير وابداء الاراء، وهذا التفضيل نابع أيضا من الواقع الذي عاشه في هولندا. فالتجربة الهولندية، تجربة البلد الذي احتضن أسرة سبينوزا وسمح لها ولغيرها من الأسر اللاجئة من الإنخراط في المجتمع، والتمتع بجميع الحقوق المدنية مثلها مثل السكان الهولنديين. وقد أشاد سبينوزا بهذه الدولة حيث قال:" ففي هذه الجمهورية المزدهرة، وفي هذه المدينة الرائعة يعيش الناس، من كل جنسية وكل طائفة في وفاق كامل، ولا توجد طائفة مهما كانت مكروهة لا يتمتع أنصارها بحماية السلطة العليا لها..."[3]، فهذه التجربة الذاتية لسبينوزا من خلال مكوثه في هولندا جعلت منه متحيزا للديمقراطية، لأنه عاش من خلالها المساواة والعدالة، " لأن السلطة الديموقراطية تجعل الجميع يطيعون أنفسهم من دون أن يطيع أحدهم الآخر ذلك

1- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، المصدر السابق، ص 375.

2- شعار في السعودية الملكية: أخي السعودي لا تفكر فإن الملك يفكر.

3- باروخ سبينوزا، المصدر السابق، ص 442.

لأنهم كلهم سواسية، ولا أحد يكون ملزما بأن يطيع من كان له ندا، ولا يملك أكثر منه حقوقا"[1].

فالديموقراطية هو النظام السياسي الوحيد الذي تكون فيه السلطة بيد الأفراد. فهي تتأسس على إرادة المحكومين، وهذا ما يجعل المواطنين يتصرفون على طبيعتهم البشرية وحقهم الطبيعي. فالديموقراطية تسعى إلى مساعدة الإنسان على الإلتحام بماهيته وطبيعته وتحقيق ذاته، وذلك من خلال ما تحدثه من توافق بين حقوق الأفراد والواجبات التي تمليها السلطة. لذلك يقول سبينوزا:" أن الغرض من إقامة نظام سياسي ليس السيادة أو القهر أو إخضاع الشعب، بل التحرر من الخوف بحيث يعيش كل فرد في أمن وسلام"[2]، لكن هذا الهدف لا يتحقق عمليا إلا إذا خضع الأفراد إلى قوانين الدولة وإحترامها، والتي بالطبع من سنّوها، هذا القانون هو الكفيل بتجنيبهم وحشية الرغبة والأهواء وابقائهم في حدود العقل، يقول سبينوزا:" أن الغاية التي ترمي اليها الديموقراطية، تخليص الناس من سيطرة الشهوة العمياء، والإبقاء عليهم بقدر الإمكان في حدود العقل بحيث يعيشون في وئام وسلام"[3]، فلا يمكن للناس تحديد ما هو صالح لهم بمعزل عن القانون. لأن السيادة هنا للجماعة متمثلة في المؤسسات الدستورية للدولة، وبناء على هذا فإن انتهاك القانون يكسر العقد أو الإتفاق الذي ابرمته الجماعة. لذلك فالنظام الديمقراطي يشكل حاجزا منيعا أمام كل محاولة لنقض العقد أو خرقه أو تجاوز القوانين، فهو يدين ويحاسب كل من تساوره نفسه على ذلك حتى ولو كان الحاكم نفسه، فإذا تحول الحاكم إلى طاغية سلبت منه سلطته لأنه نقض العهد ولم يلتزم به.

إذن هذا الميثاق تلتزم به الدولة نفسها، ويحكم الحاكم نفسه، فإذا كان الإتفاق يمنح السلطة السياسية حق المنع والتحريم، فهو أيضا يضعها موضع المحاكمة. لذلك يرى سبينوزا أن هذا الميثاق الذي يتمتع به النظام الديمقراطي هو سبب قوته وملائمته

1- جلال الدين سعيد، سبينوزا والكتاب المقدس، المرجع السابق، ص 203.

2- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص104.

3- المصدر نفسه، ص373.

لحكم الدولة، لذلك" ينادي بالديمقراطية ويعتبرها أكثر التنظيمات المجتمعية عقلانية وأفضل الحكومات"[1] .

وهذا التفضيل للديمقراطية لا يعود لمثاليتها، بل لأنها تسير وفق رغبة الإنسان في تعزيز قوته على الوجود لما توفره من فضاء إجتماعي يتميز بالتعاون والتكافل بين أفراده. كما أنها نظام تضمن للإنسان حياة عقلانية بعيدا عن السلطة الشهوانية وهذا ما يحقق حريته، فهي حسبه التنظيم السياسي الذي يحمل الدولة على تحقيق هدفها الأساسي،" وهو توفير الأسباب لكي يمارس الناس التفكير الواضح والمتمايز الذي يتمثل في اكتشاف النظام الضروري للكون بواسطة الإستدلال المنطقي. فالمعيار لتقييم التنظيم السياسي هو مقدار ما يساعد الناس الأحرار على حب الطبيعة وفهمها فهما عقليا"[2]. وهذا ما يميز سبينوزا عن غيره من الفلاسفة السياسيين حيث يعتبر الديموقراطية أكثر من تنظيم سياسي، فهي ثقافة يمارسها الأفراد، ويتعلمونها وتتناقل من جيل إلى آخر، وكذلك تمارسها الدولة من خلال الواجبات التي تلتزم بها السلطة السياسية تجاه رعاياها، فهي ملزمة بأن تعاملهم برفق وألا تتعنف معهم، لأن العنف لا يعد مظهرا من مظاهر الممارسة السياسية في النظام الديموقراطي.

من هذا كله يتضح أن الفكر السياسي الإسبينوزي يسعى إلى تجاوز ما كان سائدا في الفلسفات السكولائية، من أفكار حيث يسعى إلى محافظة الفرد عن حقوقه الطبيعية وتكييفها مع موضعه الجديد داخل الجسم السياسي، فهو بذلك لا يرى الدولة أداة قمع لحقوق الأنسان وإنما حامية ومنظمة لها، مشيرا إلى نوع النظام السياسي الذي يستطيع تحقيق ذلك، ألا وهو النظام الديمقراطي.

1- ابرهيم مصطفى ابرهيم، الفلسفة الحديثة من ديكرات إلى هيوم، مرجع سابق،ص 209.

2- المرجع نفسه ،الصفحة نفسها.

الفصل الثالث

علاقة الدين بالسياسة عند سبينوزا

الفصل الثالث: علاقة الدين بالسياسة عند سبينوزا

المبحث الاول: السلطة الروحية والسلطة السياسية

المبحث الثاني: التقوى بين الإعتقاد الديني والعمل السياسي

الفصل الثالث: علاقة الدين بالسياسة عند سبينوزا

إن دراسة علاقة الدين بالسياسة عند سبينوزا يتطلب التعريج عن أهم انطلاقاته لذلك، حيث انطلق من تاريخ الدولة اليهودية فميز بين حقبتين زمنيتين للدولة العبرانية، تتلخص من خلالهما علاقة الديني بالسياسي، ففي الحقبة الأولى: كان الحكم للشعب الذي اختار أن يفوض موسى عليه السلام لينوب عن الله في الأرض، وأن يسير شؤون الناس وفق الإتفاق الذي قام بين الشعب والله، والذي فوض بموجبه العباد حقهم الطبيعي إلى الله، والتزموا فيه بطاعة أوامره وتنفيذ تعاليمه بمحض اختيارهم، ثم فوضوا لموسى حقهم في مخاطبة الله وتفسير القوانين، وأصبح بذلك موسى رئيسا بالنيابة، وأخذت دولة العبرانيين اسم "مملكة الله"، فالله يحكم وله سلطة سياسية حسب سبينوزا ومملكته تتصف بالعدل، بحكم أن موسى لم يستخدم أساليب العنف والظلم، بل عامل الناس بالتي هي أحسن، امتثالا لأوامر ربه، كما أن الوصايا تقدمت كدستور لحياة اجتماعية أمنة يحب فيها الناس بعضهم بعضا، ولا يؤذى فيها بشرا، فالدين كان ايجابيا في علاقته بالسياسة، فبالرغم من أن الحكم كان دينيا، أي أن حكم موسى كان ثيوقراطيا بحق، أي حكم يستمد شرائعه من الله بفضل الوحي" وذلك في غياب تام لسلطة الكهنوت الطاغي المتجبر، وكانت دولة اليهود أيام موسى دولة عادلة بحق، وكان مرجعها الوحيد هو شرع الله، وكان الإخلاص لله وحده"[1]، لأن موسى كان حافظا للسلط، كان قائدا عسكريا وسياسيا ودينيا وكانت دولة عادلة.

أما في المرحلة الثانية انحرف العبرانيون عن ميثاقهم مع الله، فبحكم أن الانبياء لا يورثون، فبعد وفاة موسى عليه السلام حكم شيوخ العشائر الدولة، وتكونت طبقة من النبلاء يحتكرون الامتيازات المادية والسلطة الروحية، وأصبحت المنافسة في الحكم متفشية بين العشائر الاثني عشر، واستغل اللاويون (من سبط لاوي بن يعقوب بن اسحاق) نفوذهم ومكانتهم الإجتماعية لإذلال الشعب واخضاعه، فكان أن انتشرت

1- جلال الدين سعيد، سبينوزا والكتاب المقدس، مرجع سابق، ص 172.

الثورات والفتن وانهيار الدولة العبرانية، والسبب هو الطبقة الكهنوتية التي تكونت عقب انتهاء حكم موسى عليه السلام، فتغيرت القرارات والقوانين التي سطرتها، والسبب في ذلك هو الأطماع الشخصية التي اكتست طابعا دينيا، وهذا ما يسميه سبينوزا بأدلجة الدين أو "تسييس الدين"، فإن حراف الكهنة وتملقهم وتعصبهم الشديد أدى إلى تمزق الدولة، يقول سبينوزا:" لا يمكن انكار أن التملق الشديد للأحبار، وفساد الدين بعد أن تمخضت نصوصه بطريقة مذهلة، أدى إلى إثارت النزاعات المتكررة والخصومات المستمرة... وأصبح الشقاق بين الفرق أمرا حتميا"[1]، هذا الإستغلال الذي وقع للدين أدى إلى عواقب وخيمة على الدولة، لذلك رأى سبينوزا أنه لابد أن يدرس هذه العلاقة بينما هو ديني وما هو سياسي، وهدفه في ذلك تصحيح العلاقة بين الدين والدولة بعد الإنحراف الذي شهدته، فكيف كانت دراسته لهذه العلاقة؟.

1- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص413.

المبحث الاول: السلطة الروحية والسلطة السياسية

تعتبر مشكلة العلاقة بين الدين والسياسة قديمة لم تظهر مع سبينوزا، إلا أن الحلول المتوصل إليها قبله كانت معقدة، وتتجلى هذه المشكلة في تاريخ أوروبا خاصة في العصور الوسطى، ففي هذه الحقبة الزمنية حول الكهنوت المسيحي الكنائس إلى مؤسسات سياسية وحقوقية، وأصبح البابا جامعا بين المصالح الروحية والدينية والسياسية الزمنية، وأصبح في تصور الناس أن الله ملكا يتدخل في تنظيم حياة الناس العملية، وأن العالم هو مملكة الله، فهو يشرع وينص للإنسانية من خلال رسله الذين ينوبونه في الأرض ويخلفوه فيها.

ومن ثم فإن الفكر الكهنوتي جعل من القوانين رسائل إلهية مطلقة لا يجوز مناقشتها أو الشك فيها، لدرجة أن الكنيسة كسلطة تضفي الشرعية على كل القوانين الإجتماعية التي تتطابق مع التشريعات الإلهية المسطرة في الكتاب المقدس (الإنجيل)، وتعتبر كل انحراف عنها كفر وهرطقة وإلحاد.

وبذلك اختلط الجانب الديني بالجانب السياسي إلى درجة تأثر الفلاسفة المدرسيون بهذا المزج، إذ نجد القديس أوغسطين يتحدث عن "مدينة الله"، وتوما الإكويني يؤكد أن مملكة الله تتجسد على الأرض، وأن رعاية الله ونعمه تظهر على الأرض، فالله راع لعباده، "واجتهد الباباوات بشتى الطرق في تعزيز تفوقهم السلطوي الديني والسياسي، إذ اعتمدت الكنيسة على وثيقة تاريخية والمتمثلة في هبة قسطنطين"[1]، فهذه الوثيقة اتخذها الكهنة كضمان لهم وأحقية في الجمع بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، فهي تزعم أن الإمبراطور قسطنطين وهب البابا سيلفتر حق امتلاك روما وايطاليا. بالرغم أن الإنجيل لا يحتوي على برنامج سياسي يبين هذه الأحقية لرجال الدين.

1- صالح هاشم، مدخل إلى التنوير الاوروبي، دار الطليعة، ط1، 2005م، بيروت، لبنان، ص95.

بل على العكس من ذلك الكتاب المقدس لا يزاوج بين ما هو ديني بماهو سياسي وزمني، وذلك من خلال ذكر اخبار المسيح عليه السلام على أنه ميز بين مجال عمل القيصر عن عمل الله في قوله:" اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، فهو بذلك يقر أن مهمته هو هداية القلوب وتغييرها، وليس القوانين والمؤسسات.

أي أن مملكة المسيح ليست دنيوية وإنما دينية آخروية، كما أنه لم يتطرق إلى مسالة التنظيم السياسي والحروب، فهو يرد بذلك على الإتهامات السياسية التي ألصقها اليهود به، من أن المسيح سيأتي لتتمة مهمته السياسية التي تتمثل عند العبرانيين في إقامته المملكة الدنيوية لإسرائيل وتخليصهم من الإحتلال الروماني، فجاء رده أن مجال الدين والسياسة مختلفين ولا يمكن أن يكونان في يد واحدة.

لكن رغم وضوح دلالة" اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، إلا أن الباباوات تعمدوا مخالفة هذا المبدأ الإنجيلي والإستحواذ على السلطة السياسية وإقحام الدين في مسائل زمنية، " ففي عام 1076م، البابا غريغوار السابع أكد أن السلطة الكاملة تعود للبابا: إنه رئيس الكنيسة من حيث أنه نائب للمسيح ... سلطة يدعي فيها البابا أنه يأخذ أوامره مباشرة من الله من أجل الكنيسة ومن أجل المملكة أيضا ... إذا السلطة الباباوية داخل الكنيسة، أصبحت في اوروبا العصر الوسيط نموذجا للملكية المطلقة والإدارة المركزية"[1]، فبالتالي أصبح من حق الكاهن عزل الملوك بتفويض الرب، وفي هذا الصدد يقول سبينوزا:" نرى معظم اللاهوتيين وقد انشغلوا بالبحث عن وسيلة لاستخلاص بدعهم الخاصة وأحكامهم التعسفية من الكتب المقدسة بتأويلها قسرا وبتبرير هذه البدع والأحاكم بالسلطة الإلهية "[2] ، وبالتالي غرضهم ليس تفسير الكتاب المقدس وإنما خدمة مصالحهم السياسية والتي تتمثل في تكريس الحكم الديني الثيوقراطي، والذي يجعل من الحاكم خاضعا في قراراته وقوانينه للكنيسة، وهذا ما يؤكده يوحنا السالسبوري

1- صلاح علي نيوف، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي، كلية القانون والعلوم السياسية الأكاديمية العربية في الدنمارك، ج1، (د.ط)، (د.ت)، الدنمارك، ص ص 59 -60.
2- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص 111.

(1120م-1180م) في كتابه " كتاب رجل الدولة" فيؤكد:" على رفعة سلطة الكنيسة وسيادتها باعتبارها صاحبة السيفين الروحي والمادي، و إذا كانت الكنيسة تحتفظ بالسيف الروحي فإن ها تسلم سيف المادي الذي يمثل السلطة الزمنية إلى أمير أو ملك، وهي في نفس الوقت قادرة على سحب واستعادة هذا السيف إذا خرج الحاكم الذي عينته عن طريق القانون الإلهي، طبقا للقاعدة التالية: بأن من له الحق في المنح له الحق في النزع"[1]، ويصبح الحاكم مجبرا على الطاعة و إذا رفض يعزل أو يقتل وذلك بالتأثير على الرأي العام.

وهذا ما ذكره سبينوزا لما قال:" لذلك من السهل بإسم الدين دفع العامة تاره إلى عبادة الملوك كأنهم آلهة، وتارة إلى كراهيتهم ومعاملتهم وكأنهم طامة كبرى على الجنس البشري"[2]، وهذا تفوق واضح لرجال الدين والكنيسة وسيطرتها على الجانب الروحي والسياسي، فأصبح بذلك للدين سياسة والكنيسة مؤسسة سياسية، وهكذا خلعت القدسية على نفسها عندما طابقت بين ذاتها والحقيقة الإلهية، وأصبح من المستحيل التمييز بين خدمة الله وخدمة الكنيسة، وراح رجال الدين الذين يمتلكون سلطة التقديس يخلطون بين مطامعهم الشخصية وبين القداسة الإلهية، ويديرون حروبا مذهبية طاحنة راح ضحيتها ملايين البشر، فكانوا يستغلون الشريعة الإلهية لمآربهم الخاصة، ولعل أحسن تعبير عن نفاقهم وزيفهم وفساد عقيدتهم ما قاله عنهم أراسموس على لسان الجنون في كتابه -ثناء على الجنون- :" حقا لقد طبوا المسيح مرة آخرى"[3].

لقد ظلت اوروبا منذ أن أصبحت الديانة المسيحية العقيدة الرسمية لها، تستمد قوانينها من السماء إلى الأرض. وبقي الدين صاحب النفوذ والسلطة حتى القرن الثأمن عشر، حيث كانوا أصحاب الملكية المطلقة يستندون إلى "نظرية الحق الإلهي" ويستعملون الدين لإضفاء الشرعية على حكمهم، فكانوا يدعون بأنهم ممثلون لله على

1- موسى معيرش، جدل الديني والسياسي في الفلسفة المدرسية، جريدة النصر، 2011/01/24م، الجزائر. ص11.
2- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص 111.
3- صالح هاشم، مدخل إلى التنوير الأوروبي، مرجع سابق، ص 110.

الأرض فيقول الملك لويس الرابع عشر:" إننا لم نتلق التاج إلا من الله، فسلطة عمل القوانين هي من اختصاصنا وحدنا ولا يشاركنا فيها أحد ولا نخضع في أعمالنا لأحد"[1].

وفي هذا كله المحرك الأساسي والداعم الوحيد هو الكنيسة، التي طالما حمت هذا النوع من الأنظمة السياسية وكذلك الأنواع الآخرى كالحكم الإستبدادي الذي وسم اوروبا والذي يضع الملك فوق القانون ولا يجوز مراقبة نصوصه التي يصدرها، لأنها ذات صبغة إلهية وما على الشعب إلا الخضوع لها، وهذا ما رفضه وانتقده سبينوزا بشدة ورأى أنه لا يجوز استخدام الدين كصبغة للسياسة، فيقول:" يصل بهم الصلف إلى حد الإدعاء المباشر بأن الله قد اختارهم بحيث يضفون على قراراتهم صبغة إلهية"[2].

وبالرغم من انتشار الحروب الدينية وانعكاساتها الخطيرة على الناس إلا أن التاريخ استمر في إنجاب مناصرين للحكم المطلق، وبالرغم من ظهور مفكرين في السياسة يرفضون التوأمة بين الدين والسياسة، لكن بقي هذا المزج يؤثر ويحرك عمالقة الفكر السياسي أمثال ميكيافيلي وهوبز، حيث شبه "هوبز" الدولة بالليفياثان الوحش الأسطوري في العهد القديم والذي يعتبر الإله الفإن ي ويعرفه كالآتي:" في هذا الإله يكمن جوهر الدولة التي هي شخص واحد، ذات الأعمال المنسوبة إلى فاعل نتيجة الإتفاقيات المتبادلة المعقودة بين كل عضو من المجموعة الكبرى بغية تمكين هذا الشخص من ممارسة القوة والوسائل الممنوحة من الجميع"[3]، فالحاكم يملك سلطة شاملة حسب هوبز، ولا يقيده أي شيء، ولا يلتزم بأي قانون لأنه فوق القانون.

وهذا ما نجده عند ميكيافيلي الذي دعى إلى استخدام القوة عندما لا تكفي القوانين وأباح كل وسيلة تحقق غاية الحكم بما فيها الدين كوسيلة وصبغة للحكم السياسي.

1- اعمر حرباش، مرجعيات فلسفية، دار الهناء، ط1، 2008م، برج الكيفان، الجزائر، ص 295.
2- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص444.
3- هوبز توماس، الليفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر: ديانا حرب و بشرى سعد، دار الفرابي، ط1، 2011م، أبو ظبي، الإمارات، ص 180 .

غير أن سبينوزا وقف موقفا مغايرا وانقلابي وثوري على هذا البراديغم الكلاسيكي، حيث تمثل فلسفته قطيعة مع أسس هذا النموذج الذي بقي ولأزمنه طويلة يعشش في أذهان العامة والخاصة من الناس، واستطاع أن يخدع حتى النهضويين والتنويريين منهم، لأنه كان مع تعزيز دور الدولة، وهو السبب الذي أسس لمبدأ " الغاية تبرر الوسيلة"، وهذا هو بيت القصيد عند سبينوزا فقد وضع كل الأفكار السابقة والسائدة والمبادئ القديمة محل مراجعة ونقد وتحليل ومناقشة، وساعده في ذلك الضروف الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي عاشها الفيلسوف على خلاف الأوضاع التي عاشها ميكيافيلي وهوبز، فهولندا القرن 17م شهدت استقرارا نسبيا مقارنة مع جيرانها، وكانت منطقة تعايش فيها الأديان والمذاهب في جو من الحرية والتسامح، الذي شجع الكثير من الفلاسفة والعلماء إلى اختيارها كمأوى من الإضطهاد والترهيب الذي عاشوه في بلدانهم الأصلية، وأما سياسيا فقد وضع الحكم بيد الجمهوريين الذين أمنوا بقيم الحرية والتسامح، والاعتراف بالآخر، هذه الأرضية كانت تنبئ بأزمة وعي اوروبي وبميلاد براديغم جديد، يعد سبينوزا من الفاعلين الأساسيين في ابرازه للوجود، لأنه تناول مشكلة السياسي واللاهوتي داخل أبعاد مختلفة عن سابقيه، وانطلق من سؤال في غاية الأهمية يعلق عليه "جيل ديلوز" بقوله:" إن أحد الاسئلة التي طرحها سبينوزا في كتابه عن اللاهوت السياسي هو التالي: لم إذا يناضل الشعب من أجل عبوديته كما لو كانت هي الحرية؟"[1].

إن الوضعية الإجتماعية السياسية التي يعيشها الفرد والجماعة معا، إنما هي وليدة أسباب موضوعية ثقافية وليست قضاء وقدر، فالدين ممثلا في الكنيسة ورجالها بشكل عام يشكل عاملا أساسيا في إدارة الإستبداد وتأصيله ضد الحرية في جميع المستويات، لأنه يتقدم في الوعي الجماعي كسبيل للخلاص نظرا لما يحمله من سنن وقوانين للسلوك الإنساني الورع والتقي، فالناس تخضع له وتطيع نصوصه وهي تعتقد أنها اختارت ذلك بمحض ارادتها، إلا أن الأمر خلاف ذلك تماما، ولما كانت غاية

1- Gilles Deleuze: spinoza. Puf. (S.T) 1970. Paris. P 14.

الحياة المدنية هي الحرية كما تصورها سبينوزا أصبح لزاما أن يعاد النظر في دور الدين مدنيا وسياسيا.

وخلافا للنماذج السابقة فإن في النموذج السبينوزي لم يتخلى الفرد عن حريته في الحكم والتفكير، ولن يتنازل عن حقه في الإعتقاد" وأنه يتخلى عن كل سلوك قد يهدد أمنه وسلامته وحريته، وهذا ما ينتج عنه أن السلطة السياسية وأجهزة الحكم تعتبر أدوات مسخرة لحماية هذه الحقوق"[1]، فالدولة حسبه لا يكمن دورها في الإستحواذ عن السلطة واستعباد الشعب، بل تصون حريته وحقوقه وتحكمها في ذلك القوانين وليس الدين أو الكنيسة.

وإنما الدين ومؤسساته يدرك ضمن حياة الأفراد وهو خاضع أيضا لقوانين الدولة، وليس مصدرا كما كان في النماذج الكلاسيكية، ففي البراديغم السبينوزي لا دور للكنيسة في إصدار القوانين، أو الادارة أو الإشراف، فتصبح بذلك أمور الشريعة وما يتعلق بها من تقاليد ومعتقدات شأن من شؤون الدولة، فللحاكم الحق في الإشراف على تسييرها ومراقبتها.

وبهذا يكون سبينوزا قد أكد أن جميع القوانين التي تقوم عليها العقيدة الدينية، يجب أن تكون خاضعة إلى المراقبة المستمرة من طرف السلطة الحاكمة، حيث يقول:" لا يوجد حكم إلهي خاص يمارسه الله على البشر ويتميز عن الذي تمارسها السلطة السياسية، وإنما له ممارسات في للعبادات الشرعية، وأفعال التقوى الظاهرة يجب أن تتفق مع سلامة الدولة ومصلحتها"[2].

فالدولة مقدمة في الأهمية عن الدين عند سبينوزا لما لها من دور كبير في تنظيم شؤون الأفراد الدينية والإجتماعية، وذلك منذ اللحظة التي يتنازل فيها الأفراد عن جزء من حقوقهم في سبيل تحقيق مصالحهم وتجسيد فكرة التحرر الفكري، الذي بفضله

1- باروخ سبينوزا، رسالة في السياسة، تر: عمر مهيبل، موفم للنشر، (د.ط)، 1995م، الجزائر، ص107.
2- فؤاد زكريا، سبينوزا، مرجع سابق، ص 442.

تصبح الدولة هي المسؤولة عن المستوى الأخلاقي والإجتماعي لمواطنيها، "و إذا ظهر أي انحراف في سلوك هؤلاء المواطنين فمن الواجب أن تلام عليه الدولة ذاتها لا الأفراد"[1]، لأنها هي من وضعت القوانين وهي المسؤولة عن تطبيقها ومراقبة ذلك.

وعليه فإن السلطة السياسية ليست مطلقة وإنما هي في حد ذاتها محدودة بالقوانين، لأنها من تأسيس البشر وفق نظام محكم يهدف إلى تحضر المجتمع وإبعاده عن الفوضى التي كانت سائدة في العصور القديمة، فنشأة الدولة لا ترتبط بحكم الآلهة أي أنها ليست ذات مصدر إلهي، وبالتالي فإن الأحكام الدينية التي تقررها العقائد الدينية لا تحمل بالظرورة سمات سياسية أو أهداف سياسية لأن الحاكم والرعية الحرية في الإختيار والإتفاق على القوانين التي تسير عليها الدولة، "فالدولة السياسية الحديثة ليست ذات مصدر إلهي ولا يمكن أن تزعم بأنها تحكم بسلطة الكتاب المقدس"[2].

فمصدر كل دولة هو بشري يقوم على عقد مشترك بين جميع أفرادها، يختار فيه من يطبق القوانين، ومن يتنازل عن بعض حقوقه للدولة، أي يختار فيه الحاكم والمحكوم، وتكون الدولة بذلك هي المسؤولة عن حياة الأفراد في كل المجالات حتى المجال الديني في حد ذاته، فيقول سبينوزا:" إن لحكام الدولة الدنيويين السلطة العليا في كل مسائل القانون، بما في ذلك الإشراف الخارجي على العبادة والشعائر الخارجية للدين، وبخصوص هذه المسائل يجب على الرؤساء الدينيين طاعة السلطة الدنيوية"[3]، فيصبح بذلك الدين تابع للدولة وهذا ما تمليه الضرورة العملية المتجسدة في توحيد آراء الناس وتوجيهها نحو غاية واحدة وهي المصلحة العامة، إذ لكل فرد أن يسلك كما يشاء في المسائل الدينية الروحية، لكن تتوقف حريته حين تصبح المسألة تخص أمن الدولة، أي مصلحة الجميع. فصالح الدين أن تكون هناك سلطة عليا ومن مصالحه أيضا أن لا يهدد أمنها.

1- فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 442.
2- وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: سيد احمد، دار التنوير، ط1، 2010م، بيروت، لبنان، ص126.
3- المرجع نفسه، ص 129.

إن تبعية الدين للدولة عند سبينوزا لا تحمل دلالة السيطرة على مشاعر الناس الروحية، ولا تعني أيضا أن الناس تكون على ملة الحاكم ودينه، وهي أيضا بعيدة عن كونها شكل من أشكال التسلط والتجبر من طرف الحاكم، إن حقيقة العلاقة بين الدين والدولة تتلخص في قوله:" بما أن حكم الله يتلخص في تطبيق أحكام العدل والإحسان أي أحكام الدين والحق، فيجب إذن التسليم معنا بأن الله يحكم البشر بواسطة السلطات الحاكمة في الدول وحدها"[1]، ويدل هذا أن الدولة التي تملك حق الرقابة على الدين هي الدولة العادلة، التي تستمد قوانينها من العقل وتكون قوانينها تتصف بالإنصاف والعدل.

وعليه فإن سبينوزا يلاحم بين السياسة والأخلاق على عكس من سبقوه، والحياة السياسية عنده حياة أخلاقية، وهذا فيما نلاحظه من عدم تدخل الدولة في مسألة علاقة الفرد بربه والكيفية التي يجسدها بها ميدانيا، لأنها تعتبر ذلك حقا شخصيا رغم مراقبتها للمؤسسات الدينية.

المبحث الثاني: التقوى بين الإعتقاد الديني والعمل السياسي

يرى سبينوزا أن التقوى الحقيقية ليست إيمانا بالأحداث التاريخية أو المعتقدات الميتافيزيقية، بل هي الإيمان بالقانون الإلهي الذي يرشد إلى العمل بالعدل والإحسان، لذلك فالدين الحقيقي لا شيء غير السلوك الأخلاقي، فالتقوى هي إعتقاد وعمل وتطبيق، أي أن المؤمن الحقيقي هو الذي يهمه طاعة الله والمتمثلة في العدالة والإحسان، إن الكتاب المقدس لا يطالب الناس إلا بالإيمان بالله وطاعته، والتي لا تستقيم إلا بحب الغير والإحسان إليهم، فالمؤمن الحقيقي ليس الذي يكثر الطقوس بل الذي يحترم الآخرين ويقبل باختلافهم ويبتعد عن التعصب لآرائه ومعتقداته، مما يضمن السلم داخل المجتمع وإمكانية والتعايش، وهي التي تحقق سعادته بوصف أن الخير الأسمى الذي يسعى إليه الإنسان والذي جعله ينتقل من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع، هو العيش مع الآخرين في سلم وود[2]. فخلاصه الحقيقي موجود في الإيمان

1- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص 423.
2- مصطفى الشاذلي، الدين والدولة عند سبينوزا، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3797، 2012/07/23م.

بوصفه النواة الحقيقية للدين الكوني القائم على طاعة الله وحب الغير، بمعنى أن التقوى عند سبينوزا يجب أن تترجم إلى أفعال حتى لا تكون ميتة بل حية وفعالة، تسأهم في استمرار الدولة والحفاظ على السلم.

وهنا يربط بين التقوى كإعتقاد روحي وعمل سياسي، ويرى أن القيمة والأهمية للتقوى لا تكون إلا من خلال تجسيدها في أعمال الفرد إتجاه دولته ومجتمعه والحفاظ على كيانه السياسي، فلا معنى للدين إذا لم يعلّم الفرد الخضوع لقوانين الدولة وإحترامها وقبول الآخر لذلك يقول سبينوزا:" أما التقوى فإن أسمى مظاهرها هي تلك التي تؤدي إلى سلامة الدولة وأمنها الداخلي"[1]، وهذا الأمر لا يتحقق إذا عمل كل فرد بمقتضى ما يهوى ، فمن الفسوق والعصيان أن يعمل الفرد طبقا لرأيه الخاص وضد مشيئة السلطة العليا الذي هو أحد رعاياها، فلو عمل جميع الأفراد بهذا المنطق لأدى ذلك لإنهيار الدولة .

إذن فالتقوى التي لا تعدوا أن تكون إعتقاد ديني كما كان معتقدا سابقا، تصبح مرتبطة بالتطبيقات العملية التي تخدم فيها الدولة والشعب معا، فسلامة واستقرار الدولة مرتبط بمدى سلامة واستقرار شعبها، المكون من أفراد صالحين متقين ومؤمنين ومتخلقين، فلقد حوّل سبينوزا الدين إلى أخلاق ذاتية لا تحتاج إلى طقوس وممارسات بل تقوم على إلتزام فردي بطاعة قوانين الدولة، وإحترام الآخر لكي يكون السلم والنظام هو أساس المجتمع. وذلك لأن سبينوزا هدفه الإنتقال إلى مجتمع السلم والحرية، دون عنف أو فوضى، لذلك أعاد بناء تصور جديد للدين من أجل أن يساهم في بناء المجتمع الذي يطمح إليه، فالمؤمن الحقيقي ليس الذي يملك عقائد دينية صحيحة، بل الذي يملك ما يؤدي بالضرورة إلى طاعة الله التي لا معنى لها إذا لم تكن مجسدة في إحترام الآخرين وفي طاعة الدولة، " وهو ما كان غائبا في الحالة الطبيعية التي كان يعيشها الفرد، والتي كان خاضعا فيها لانفعالاته، لكن بامتلاكه معرفة عن الله سيصبح بإمكانه

1- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص438.

التعايش مع الآخرين، وحينما يعرف الفرد أن الله عادل ورحيما ويحبه، فتصير طاعته تجسيد لهذا الحب مع الغير والمجتمع فتنعكس التقوى على الأفعال"[1].

ومن هنا فإن الدين عند سبينوزا أصبح أخلاقا، والعقيدة الصحيحة هي الفعل الأخلاقي المتمثل في التقوى. وهذا يعني أن الدين يعلمنا إحترام الجار وإحترام حريته والقبول رأيه دون تعصب أو تشدد عقائدي، والتسامح ونبذ صنوف الكراهية والحقد، وهذا هو السبيل للوصول إلى المجتمع الديمقراطي الذي يهدف إليه سبينوزا.

بما أن سبينوزا يفكر في المجتمع الديمقراطي والضمانات التي تمكّن من استمراره، فإن الدين مدعو إلى أن يكون عاملا مساعدا في بنائه واستمراره، ويتجلى هذا الأمر في اختزال الدين في الأخلاق، التي تعلّم الفرد أن الخلاص لا يكون إلا بممارسة التقوى بوصفها طاعة الله وإحسان إلى الجار (الغير)، والتي تحافظ على سلامة الدولة وتتصرف إلى تنفيذ أوامر الله، حيث تلزم الأفراد بممارسة العدل والإحسان والإحترام وطاعة قوانينها، لأن العدل لا يتحقق إلا من خلال القانون وداخل دولة الحق بوصفها الضامن الوحيد للعدالة، وتصبح التقوى مرادفة للعدالة التي هي الشرط الوحيد لمشروعية الدولة واستمراريتها، وبذلك يصبح الدين عاملا قويا في توطيد علاقة المؤمن بوطنه ودولته، حيث أن حب الوطن يضحى مظهرا من مظاهر التقوى والإيمان، فيقول سبينوزا:" لا شك أن الحب المقدس للوطن هو أسمى صورة للشعور بالتقوى يستطيع الإنسان أن يظهرها، فلو زالت الدولة لكان معنى ذلك زوال كل شيء خير"[2]، فصالح الدين أن تكون هناك سلطة عليا ومن مصالحه أيضا أن لا يهدد أمنها، وعليه فحب الجار لا يكون فعلا تقيا إلا إذا لم يهدد أمن وسلامة الدولة.

وبذلك نرى أن الدين عند سبينوزا ليس إلا عبادة داخلية تتجلى في التقوى كممارسة –وليس مجرد إيمان داخلي– تتوجه نحو القوانين بطاعتها ونحو إحترام الآخرين الذين تتطابق سلوكاتهم مع المصلحة العامة للدولة، فهنا يؤكد سبينوزا أن الفرد

1- مصطفى الشاذلي، المرجع السابق.
2- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص425.

كلما خضع للقوانين المدنية كان أكثر تقوى وإيمان، وبالتالي تفعيل الدين ثقافيا واجتماعيا من أجل أن تساهم الكنيسة في تنشئة وعي مدني صحيح ومساعدة الفرد على ترويض انفعالاته وتهذيب طبيعته، وبالتالي تقوية الأفراد نحو خدمة مصلحة المجتمع وخدمة الدولة. وطبعا لا يتحقق ذلك إلا إذا كانت الدولة في حد ذاتها حاملا لهذا المشروع، أي في ظل نظام ديمقراطي يؤمن بإرادة الشعب والمصلحة للشعب[1]، وبالتالي فإن سبينوزا يتحدث عن مشروع وجودي يتفق فيه الدين والسياسة في الأهداف والغايات، ويصبح كل طرف يخدم الآخر بالضرورة. وبذلك أوقف سبينوزا الجدل والصراع التاريخي بينهما، حيث يقول:" لكي يكتسب الدين الموحى به عن طريق النبوة قوة القانون عند العبرانيين، يجب أن يتخلى كل فرد عن حقه الطبيعي، وأن يقرر الجميع الإتفاق فيما بينهم إلا يطيعوا سوى القوانين التي أوحى بها الله عن طريق الانبياء، تماما كما يحدث في الديمقراطية عندما يقرر الجميع الإتفاق فيما بينهم أن يعيشوا طبقا لنظام العقل"[2].

ويتضح من كل هذا أن سبينوزا يحرر السياسة من قبضة الدين، لتصبح مشروعيتها مستمدة من نظامها الداخلي، حيث يضمن العقل هذه المشروعية. وهو بذلك ينقد الدولة الثيوقراطية من منطلق الدفاع عن الحرية الدينية كحق تكفله الدولة العلمانية، التي تقوم على تمييز بين مجال روحي يقوم على التقوى بوصفها الدين الحقيقي، وبين مجال زمني يتأسس على التنظيم العقلاني لأهواء الفرد من أجل تحقيق مجتمع الفرد والسلام، لكنه لم يرفض استخدام الدين من طرف السياسة، بل أكد على ذلك من أجل الوصول إلى غاية الدولة المنشودة وهي الديمقراطية.

إذن الجديد في الفكر السياسي عند سبينوزا، هو أن الفعل السياسي يشترط الإيمان والتقوى وإلا تحوّل إلى فعل بربري استبدادي، ويتضح ذلك جليا حين يدعو إلى

1- جلال الدين سعيد، سبينوزا والكتاب المقدس، مرجع سابق، ص205.
2- باروخ سبينوزا، المصدر السابق، ص 423.

تحويل المسائل الدينية إلى الحاكم أو السلطة العليا وليس إلى رجال الدين والشعب، وهذا يحمل عدة معاني:

هو أن زوال العنف ليس مسالة مدنية فحسب، بل هو أيضا مسألة دينية، ما يعني أنه يجب أن تقاطع الكنيسة الأسس الماضية التي قامت عليها، ويطهّر الوعي الديني من مخلفات الدين السياسي، هذا الأخير الذي ساهم حسب سبينوزا وبشكل خاضع إلى تحويل الشعب إلى جماعة بربرية، وذلك لأنه يجهل ميكانيزمات الطبيعة البشرية، وأن معرفته إن صح ذلك معرفة وهمية بالإنسان.

كما أن تحويل المسائل الدينية إلى الدولة تمكن الحاكم من القوة والقدرة على ممارسة صلاحياته، ما يعني أن غياب الدين عن الفضاء السياسي يضعف الدولة ويجرد الحاكم من الحق في السلطة، لكن يجب أن نذكّر أن التقاطع بين الكنيسة والدولة الذي نستشفه من تصور سبينوزا، قام في البدء عن التمييز بين الدين الصحيح (التقوى الحقيقية) والدين الزائف، هذا الأخير الذي استغله الكهنة في إضفاء طابع الألوهية على الحاكم وتطويع الشعب واخضاعه له، وهذا ما يرفضه سبينوزا، لأن هذا الأمر يخدم رجال الدين واطماعهم السلطوية على حساب الأمن والسلم، وهكذا يصبح طريق السلطة ملطخا بالدم، وقد أعطى سبينوزا مثال على ذلك بقوله:" لقد اعطى الشعب الانجليزي مثلا قريب العهد لهذه المأساة"[1]، لذلك السبيل الوحيد للنجاة من مثل هذا المغالطات التي يخوضها رجال الدين، وحكمهم الذي يتميز بالنفاق والخبث هو اللجوء إلى السلطة العليا في الدولة. وليست أي دولة وإنما الدولة الديمقراطية، التي تقر بحرية الفكر والمعتقد ولا تتدخل في علاقة الفرد بربه، وبذلك يدخل الدين تحت سيطرت الدولة كممارسات فعلية، وليس أفكار وإيمان أو عبادة داخلية، لذلك يقول سبينوزا:" السلطات العليا الحاكمة هي مفسرة الدين لشعوبها"[2]، أي ترد مسألة الدين إلى الدولة كحل لمشكلة العنف والبربرية من جهة ومشكلة الإستبداد من جهة آخرى.

1- باروخ سبينوزا، المصدر السابق، ص 418.
2- المصدر نفسه، ص426.

وعليه يمكن القول أن موقف سبينوزا من علاقة السياسة بالدين والتي روّج له أن الفصل فحواه، فإن ذلك ليس كل الأنظمة السياسة، وإنما سبينوزا في نقده للدولة الثيوقراطية دعا إلى الفصل بين الدين والدولة، لأنه انطلق من واقع قائم آن ذاك تجلى في فتن عقائدية، وسلب للحريات والحقوق. وقيام الفتن والحروب والتي سببها تدخل رجال الكنيسة في الحكم، وتبنى الدولة لعقيدة معينية وقيام نظام عليها دون العقائد الآخرى، مما أدى إلى التعصب والتناحر والصراع الذي أدى إلى هدم أساس الدولة وانهيارها، "من الواضح أن الحرية العامة لا تقبل مطلقا أن تمنع عقول الناس بالتعصب والتحامل، أو أن يستخدم أي أسلحة للفتنة المبنية على ذرائع دينية"[1]، لذلك حسبه في نقد الدولة الثيوقراطية يجب أن يفصل الدين عن السياسة، لكنه عندما تأتي الدولة الديمقراطية لا يرفض ولا يستنكر أن يدخل الدين تحت إمرة السلطة السياسية حتى لا تتجزأ السلطة من الدولة ويسهل الإستيلاء عليها.

لذلك على الدولة في نظر اسبينوزا أن تضمن للناس حرية المعتقد الديني بحيث يكفل لكل واحد الحق في ممارسة شعائره بالطريقة التي تناسبه دون أن يشعر بالضيق من طرف أي احد آخر أو طائفة آخرى، وعلى الدولة أن تفصل في تعاملها مع البشر بين أفكارهم وأقوالهم، ولا يحق لها أن تحاسبهم إلا على أساس الأفعال وليس على أساس الأفكار والأقوال.

1- باروخ سبينوزا، المصدر السابق، 165.

الفصل الرابع

الحضور السبينوزي وامتداداته في الفلسفة المعاصرة

الفصل الرابع: الحضور السبينوزي وامتداداته في الفلسفة المعاصرة

المبحث الأول: مقارنة ين سبينوزا وإيمإنويل ليفيناس

المبحث الثإني : سبينوزا وهابرماس

المبحث الثالث : الدين والسياسة اليوم

الفصل الرابع: الحضور السبينوزي وامتداداته في الفلسفة المعاصرة

لقد تميزت فلسفة سبينوزا بطابعها الإنساني الرافض لكل أنواع التعصب والظلم التي يعاني منها الإنسان عبر مراحل حياته، هذا ما جعلها ليس مجرد نقطة في تاريخ الفكري الفلسفي، وإنما هي ممتدة عبر الأزمنة والأمكنة .فالفكر سبنوزا الفلسفي إمتدادات وتأثيرات في أفكار الفلاسفة المحدثين أمثال: كانط ومنتسكيو وماركس، وأيضا الفلاسفة المعاصرين أمثال: ليفناس، وهابرماس، وهذا لما أحدث من تحول في تاريخ الفلسفة من فلسفات جامدة تعالج موضوعات بديهية، إلى موضوعات فلسفة إنسانية تعالج موضوعات جديدة وحيوية، ممهدة بذلك الطريق إلى فلسفات أتت بعدها . حيث بنوا الفلاسفة الذين تأثروا بفكره، فكرهم وإتجاههم على إنقاذ هذه الفلسفة ،حيث أن" سبينوزا كان المفكر الوحيد ثاقب النظر الذي استطاع أن يخرج مضامين الفلسفة الديكارتيه من جانبها الواحد إلى نتائجها المنطقية....وقد قام بعقليته البارعة بتحويل أفكار أخذها من جميع تلك المصادر إلى مذهب أصيل ومستقل حتى أصبح يدين له فلاسفة القرنين التاسع عشر والعشرين "[1].وفي هذا الفصل سنحاول التعريج على أهم هذه الإمتدادات في الفلسفة المعاصرة .فما هي يا ترى ؟

المبحث الأول:مقارنة ين سبينوزا وإيمإنويل ليفيناس

برزت فلسفة إيمإنويل ليفيناس [2] في خضم صراع الإنسان لإنسانيته ضد التقنية وفلسفة الذات، كي تعطي بعدا جديدا للأخر أو الجار في فلسفة سبينوزا، يقوم على أساس الإنفتاح عليه وضيافته ،وهاته العلاقة التي تنشأ بين الأنا والغير تقوم على أساس الدين، كما يرى ليفناس أن الاله أو ما يسميه بالآخر المطلق لا يتحقق إلا في الأخلاق،ونفس الشيء نلاحظه لدى سبينوزا الذي لم يفصل المبحث الأخلاقي عن سؤال اللاهوت . وهذا ما يتجلى في كتابه الأخلاق، وبالتحديد في المبحث الأول"في الله"، وإذا

1- وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر:سيد أحمد، تق و مر:امام عبد الفتاح امام، دار التنوير، ط1 ، 2010م، لبنان، ص111

2- ايمانويل ليفيناس ولدفي1906، توفي في1995، وهو فيلسوف يهودي فرنسي، كتب عدة تفاسير حول التوراة و ايتيقا الغيرية، وكتاب الكلية واللاتناهي.(جورج طرابلشي، معجم الفلاسفة، دار الطليعة ، ط1 ، 2006م، بيروت، لبنان، حرف اللام، ص583).

كان الدين عند ليفيناس هو علاقة الأنا بالغير . فالسياسة هي نزوع نحو الإعتراف المتبادل ونحو المساواة، وبالتالي القانون الأساسي هو صراع من أجل الإعتراف، وأما الدين فهو رغبة في الإعتراف . فرغم تأكيده أن السياسة هي ضامن للعداله، يؤكد أيضا أن لا عداله بدون أخلاق وبعبارة أخرى "إن الأخلاق سابقة عن السياسة وعن العقل"[1].

فعلاقة الأنا مع الآخر هي علاقة مؤسسة على الأخلاق أو ما يسميه سبينوزا التقوى، "فالأخلاق تحرر الذات من حريتها، فالآخر يسبق حريتي، ويؤسس لها كمسؤولية"[2]، وهذه المسؤولية هي التي تجعل الآخر يعيش معي في إطار سلمي، ويقر بأن القانون الأخلاقي أسبق وأولى من القانون السياسي، وأنه وحده قادر على ضمإن العيش الصحيح، فهو يرى أن الحروب والفتن والعنف الموجود في العالم، أساسه الإنظمة السياسية القائمة على الذات أو المصالح الشخصية، وحتى النظام الديمقراطي لا يشذ عن هذه السياسات ،" فالديمقراطية القائمة أو الواقعية محكومة بمنطق الحقيقة منطق ذاتوي، مكتف بذاته، تبشيري عنيف تجاه المختلف، وفي الحقيقة تخرس الأخلاق، لأن الأخلاق لا تقوم كما يعلمنا ليفيناس إلا إنطلاقا من الآخر"[3]، وهذا ما يتجسد حقيقة في الكثير من السياسات المنتهجة من طرف الدولة الغربية على الدول الإسلامية من عنف وحروب بإسم الديمقراطية، ويتجلى ذلك بوضوح في فرنسا وأمريكا، والتي لا تراوح ديمقراطيتها أرضها وإقليمها، فلا تكون حقا إلا لشعوبها، وتشهر السلاح في وجه الآخر المغاير عرقيا ودينيا ولغويا، في حين السياسة الأخلاقية التي يريدها ليفيناس تستضيف الآخر الغريب وتمد نحوه يد الصداقة والاعتراف والتسامح، فحرية الذات هنا تتحول إلى مسؤولية، وهذا التسامح سبقه به سبينوزا والذي جعله كمبدأ يؤسس لعلاقة الذات بالغير .فبالرغم من أنه دعى إلى الدفاع عن الحق المؤسساتي لكل فرد في التفكير فيما يشاء والإعتقاد بما شاء والتصريح كذلك بما شاء، وحتى إن كانت آرائه تظهر لنا بأنها خاطئة وغير عقلإنية، والتي لا تكون موضوعا للتواصل، فالتسامح عند سبينوزا إعتراف بحرية الآخر الدينية والاجتماعية.

1- جاك دريدا، ما الآن؟وماذا عن الغد؟، تر:محمد شوقي الزين، مر:فيصل غزاج، منشورات الاختلاف، (دط)، 2011م، لبنان، ص298.
2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
3- المرجع نفسه، ص 304

المبحث الثاني :سبينوزا وهابرماس:

إشتهر يورغن هابرماس[1] بنظرية الفعل التواصلي التي تهدف إلى ربط الفرد بالآخر كشريك إجتماعي، وبالتالي تأسيس ديمقراطية على أسس جماعية مثالية بعيدة عن كل هيمنة أو سيطرة . كما يطرح أيضا فكرة مجتمعات ما بعد العلمإنية في مؤلفه "بين النزعة الطبيعية والدين:تحديات الديمقراطية"، وهذا الطرح يتضمن إعادة النظر في الدين و دوره في المجتمعات،و كذلك في علاقته بالسياسة من منطلق أن أفكار المساواة والعدل و الحرية، والتظامن في الدولة العلمانية ذات منشأ ديني في الأصل. لذلك يعتبر المؤسسة الدينية (الكنيسة) شريك ديمقراطي، وأنه على الدولة أن تكون متسامحة معها باعتبارها تغذي الوعي والعقل وتحافظ على قيم التعاون والتضامن، التي من شأنها إيقاف كبح الغرور والطمع وحب التملك، ويضيف أيضا إن التسامح الذي هو أساس الديمقراطية. لا يعني فقط تسامح المتدينين مع أصحاب العقائد الآخرى، بل أيضا أن يتسامح العلمانيون مع المواطنين المتمسكين بالإيمان والدين. فكان هدفه تقبل الآخر كما هو .ونبذ التطرف والتعصب والأصولية.

وهذا ما حمله إلى تقسيم الديمقراطية لثلاث أنواع: لبيرالية تقوم على فكرة حقوق الإنسان، وجمهورية تقوم على فكرة سيادة الشعب، ويطرح ويضيف هو نموذج ثالث يسميه بالتشاوري هذا النموذج" يمكن كل المواطنين من التعبير عن أفكارهم وإنتماءاتهم الثقافية والعرقية ،ويمكنهم كذلك من التفاهم على اقترحات مقبولة من الجميع، هذا النموذج يتأسس على المناقشات العمومية"[2]، وهنا يجعل من الفعل السياسي فعل أخلاقي تواصلي يعتمد على المناقشة داخل الفضاء العمومي، بحيث يتمكن كل المواطنين من التعبير عن أفكارهم، وإنتماءاتهم الثقافية والمعرفية، وفي هذا تأثر كبير بالفيلسوف سبينوزا الذي جعل من الأخلاق دعامة أساسية للفعل السياسي أو العمل السياسي عكس ميكيافيلي وهوبز.

1- يورعن هابرماس:فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر، ولد 1929في المانيا، من أهم نقاد مدرسة فرانكفورت وهوصاحب نظرية الفعل التواصلي، له عدة مؤلفات منها منطق العلوم الاجتماعية، التكنولوجيا و العلم، والخطاب الفلسفي للحداثة.(جورج طرابلشي، معجم الفلاسفة، دار الطليعة ، ط1، 2006م، بيروت، لبنان، حرف الهاء، ص678).

2- يورغن هابرماس، التقنية والعلم كإديولوجيا، تر:حسن صقر، منشورات الحمل، ط1، 2003، (د ب)، ص73

كما يظهر التأثير السبينوزي في هابرماس من خلال توفيقه بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي . على أساس مشترك هو الإنسان الحر، فهنا كان سبينوزيا لأنه يرى أن هدف الديمقراطية ومبتغاها هي ضمإن حرية الأفراد. فوجود الإنسان مرتبط بحريته :"أي الفرد الإنساني الحر المنطوي في مجتمع مواطنين أحرار يتمثل في الدول، كتعبير سياسي، ويتحول المجتمع والدولة إلى فضاء مشترك يتحرك المواطن فيه بالحرية التي يكفلها القانون دون إن يصطدم بغيره أو يدخل في حالة تنافي مع مجتمع المواطنين والمجتمع السياسي"[1]، فالحرية ليست خطرا على الدولة، وهذا يشابه موقف سبينوزا الذي يرى أنه لا ضرر يقع على الدولة إن منحت حرية الرأي للأفراد، فيشاركون بذلك في تنظيم الحياة السياسية، إلا أن هابرماس عبر عن هذه المشاركة بفكرة الفضاء العمومي الذي يمثل فضاءا عاما حرا للمناقشة غير النظامية للمواطنين، ويصبح البرلمان والأحزاب وسيط بين المواطن والدولة. وهنا يظهر أيضا التأثير السبينوزي في فكر هابرماس في محاولة توفيقه بين حرية الأفراد وسلطة الدولة، حيث يعبر عن الديمقراطية بقوله:" ليست إلا نظام عام يقر بتناقضات المجتمع والدولة، لكنه يديرها في إطار من السياسة السلمية وتوازن المصالح، دون أن ينسى تنمية الحرية كمبدأ، وإن استمراره مرتبط بقيامه على الإنسان كذات حرة"[2]، بحيث يوجب الحوار تقديم المبررات المؤيدة والمعارضة دون اللجوء إلى العنف الناتج عن التطرف الديني.

وبالتالي فإن هابرماس يعطي أهمية بالغة للفعل التواصلي الذي يسمح بتشكيل الإرادة العامة والتي تنتج التشاور والإتفاق العقلاني، وهذا ما سبقه به سبينوزا حيث أقام السياسة على العقل، لأن كلاهما فهم أن من واقعية السياسة منع حرية الرأي والقضاء على العقل، ولتفعيله يرى هابرماس من وجوب اقتسام المصالح بين الأفراد والجماعات، وفتح باب التشاور بين الأحزاب في إطار النقاش النظامي من جهة، وبين أفراد المجتمع المدني في الفضاء العام من جهة اخرى، في جو تسوده الحرية والمساواة.

1- يورغن هابرماس، الاخلاق والتواصل، تر:أبو النورحمدي أبوالحسن، دارالتنوير، (دط)، 2012، بيروت، لبنان، ص212

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الثالث : الدين والسياسة اليوم:

يشهد الواقع السياسي في العديد من الدول على اختلاف أنظمتها بما فيها الديمقراطية، نشاطا واضحا للأحزاب السياسية ذات الطابع الديني، أو ما يعرف بالأحزاب الأصولية سواءا كانت مسيحية مثل: الحزب الإجتماعي المسيحي في النمسا، وكذلك حزب الشعب الأوروبي ذو التوجه الديمقراطي المسيحي أكبر مجموعه برلمانية في البرلمإن الأوروبي منذ عام 1999م، وكذلك حزب الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا، وفي المانيا حزب الإتحاد الديمقراطي المسيحي الذي تأسس سنة 1945م، أو كانت يهودية مثل: حزب القوة اليهودية، وحزب البيت اليهودي، حزب ليكود، حزب حراس الثورة الشرقيون، وحزب يهودات هاتواره، أو كانت إسلامية مثل: حزب حركة مجتمع السلم، والجبهة الاسلامية للإنقاذ في الجزائر، وحركة النهضة في تونس وحزب الإخوان في مصر وحماس في فلسطين، وعندما تدخل الأحزاب الإسلامية المعترك السياسي " تتبع المشكلة من أنه ما إن تكتسي الأحزاب الدينية داخل مجتمع ما أهمية كبرى، تختل قواعد اللعبة السياسية، والواقع إن أي مجتمع ليس هرما مشكلا طبقا للنظام الطبيعي وإنما هو منظومة من قوى متباعدة تبحث كل منها عن مصالحها الخاصة"[1]. وهنا يؤدي تعارض المصالح إلى مفاوضات من أجل إيجاد حلول ترضي الأطراف، لكنه هذا سيكون مستحيل، لأنه "ستجد المفاوضات نفسها بسرعة في طريق مسدود، بما أن الحزب الديني لا يقول أنه يمثل مصالح مجموعه معينة، وإنما يمتلك الحقيقة المطلقة"[2]، لذلك على الدولة رفض كل الأحزب الدينية مادامت تستغل من طرف المتعصبين والمتطرفين، فعلى" السلطة إن رأت أن التعددية مطلوبة، بل وجب أن ترى ذلك إن هي رأت أن تكون ديمقراطية، يتعين عليها أن تعترض على فكرة الحزب الديني"[3] ،لهذا إنتهجت الدولة سياسة مزدوجة قائمة على التسامح والعلمانية، جعلت للكنائس نفس الوضعية من الحرية، وعدم التدخل في شؤونها مقابل منع كل الكنائس أو المؤسسات الدينية عموما من التدخل في امور الدولة، وهذا ما يدل على حضور فكر

1- كرستيان دولا كامباني، الفلسفة السياسية اليوم أفكار مجادلات رهانات، تر:نبيل سعد، عين للدراسة و البحوث الانسانية و الاجتماعية، ط1، 2003م، الهرم، مصر، ص49.
2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
3- كرستيان دولاكامباني، المرجع السابق، ص53.

سبينوزا في العمل السياسي الواقعي، فعلى الكنيسة أن تلتزم حدودها المحددة من طرف الدولة، والتي ذكرها سبينوزا: من تنشئة وعي مدني صحيح، ومساعدة الفرد على ترويض إنفعالاته، وتهذيب طبيعته، ولا تتدخل في شؤون الدولة وأن تكون العلاقة بينهما قائمة على مبدأ الواجب المتبادل، أي " واجب التسامح من جانب الدولة، وواجب التحفظ من جإنب الكنيسة"[1]، وذلك دائما في إطار الحياة الديمقراطية التي أساسها النظرة الفردية للإنسإن وتمجيده كغاية للبناء الإجتماعي، وكذلك مبدأ الحرية حرية الرأي والعقيدة، فليس للدولة أن تفرض على المواطينين أي مذهب ديني أو عقائدي، فالمواطن حر في إعتناق العقيدة التي يريد، شرط أن لا يؤذي الآخرين، بإعتبار العقيدة شيء خاص بالمواطن، وهذا ما نادى به سبينوزا من أن الدولة لا تمتلك الحق في الهيمنة أو السيطرة على مشاعر الناس الروحية، وهي أيضا لا تعني أن الناس يكونوا على ملة الحاكم أو دينه، وهنا تظهر حقيقة العلاقة بين الدولة والدين والتي يلخصها بقوله:" بما إن حكم الله يتلخص في تطبيق أحكام العدل والإحسان، أي أحكام الدين والحق، فيجب إذن التسليم بأن الله يحكم البشر بواسطة السلطات الحاكمة في الدول وحدها"[2]، أي أن الدولة هي التي تمتلك حق الرقابة عن الدين وليس المؤسسة الدينية.

إذن مقاربة سبينوزا في علاقة الدين بالدولة، إستطاعت أن تثبت وجودها في فكر الفلاسفة الذين أتو بعده، وكذلك حتى في التطبيقات والعمل السياسي. والسياسات القائمة اليوم في أكثرها تحاول الوصول إلى ما سطره هذا العبقري من إستراتيجيات سياسية وحياتيه عامة، ولعل الدول الغربية لمست بعض الغايات التي أشار إليها، وهذا يتجلى في أن الاحزاب السياسية المسيحية رغم إتجاههاالديني إلا أنها تحتكم إلى التشريع السياسي لا الديني، والدليل على ذلك قبولها تشريعات تناقض قيمها المسيحية تأكيدا إحترامها للديمقراطية وسيادة القانون.

1- كرستيان دولاكمباني، المرجع السابق، ص54.
2- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت و السياسة، مصدر سابق، ص423.

الخاتمــة

الخاتمة

وأخيرا، فإن من خلال هذه الدراسة المتواضعة توصلنا إلى عدة نتائج هي:

أولا: أن سبينوزا لم يكن ملحدا ومارقا كما وصفه اليهود، بل كان يسعى إلى تنقية الدين من الشوائب والخرافات، التي ألحقت به من طرف رجال الدين، فهو رفض هذا الدين الزائف وتوصل إلى الدين الحقيقي المعتمد عن الأخلاق أو ما يسميه بالدين الكوني.

ثانيا: توصل سبينوزا إلى فكرة وحدة الجوهر أو وحدانية الوجود، التي من خلالها ردّ على ديكارت القائل بثنائية الجوهر، فهو أثبت وجود الله وبين أن الوجود هو الله.

ثالثا: رفضه لكل أشكال العنف والحروب والإستبداد، والأنظمة السياسية التي تكرسها، متوصلا إلى أن الدولة غايتها ليس إستعباد الأفراد، وإنما توفير الحماية والحرية والعدالة لهم.

رابعا: يعتبر من المنظرين للنظام الديمقراطي، الذي رأى أنه يحقق هدف الحرية في الرأي والإعتقاد، والمساواة في الحياة السياسية، والذي يضمن التواصل بين الحاكم والمحكومين، والحوار، وقبول الآخر، وبالتالي القضاء على كل الإختلافات بين المجتمع والسلطة السياسية.

خامسا: كما أكد سبينوزا على أهمية الدولة في تنظيم المجتمع وضمان حقوق الرعية، وعدم تدخلها في شؤونهم الخاصة بهم والتي لا تهدد أمنها واستقرارها.

سادسا: دعوة سبينوزا للعلمانية، وذلك عندما بين علاقة الدين بالسياسة على أنها إنفصالية، والتي من خلالها يتم فصل الأمور الدينية على الآراء السياسية، بحيث لا يكون للدولة دين معين وتسود فيها حرية إعتناق الأديان.

سابعا: عدم رفض سبينوزا إدخال الشؤون الدينية تحت رعاية السلطة السياسية، واعتبر ذلك من واجب الدولة أي الإهتمام بالمسائل الدينية وتأطيرها، وهذا في النظام الديمقراطي.

ثامنا: التوصل إلى قيمة وأهمية تطبيق الفكر السبينوزي، فالعالم اليوم يعيش حالة من الفوضى والحروب والكراهية، فأصبحت الحاجة ملحة لمثل فكر سبينوزا الذي يسعى إلى نشر قيم التسامح والتضامن بين الأمم والشعوب، ونشر السلام، والحفاظ على المصلحة العامة. فقد تخطت فلسفته الزمن الرياضي وحدوده، وهذا ما يؤكده إستقطابها إهتمام فلاسفة ما بعد الحداثة، أمثال هابرماس وليفيناس.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

أ- باللغة العربية:

1- سبينوزا، رسالة في السياسة، تر: عمر مهيبل، موفم، (د ط)، 2012م، الجزائر.

2- سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، تر: حسن حنفي، مر: فؤاد زكريا، دار التنوير، ط2، 2012م، بيروت، لبنان.

3- سبينوزا، علم الأخلاق، تر: جلال الدين سعيد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009م، بيروت، لبنان.

ثانيا:المراجع:

أ- باللغة العربية:

1- ابراهيم مصطفى ابراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، دار الوفاء، (د ط)، 2000م، الإسكندرية، مصر.

2- اعمر حرباش، مرجعيات فلسفية، دار الهناء،ط1، 2008م، برج الكيفان، الجزائر.

3- توماس هوبز، الليفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر: ديانا حرب وبشرى سعد، دار الفارابي، ط1، 2011م، أبو ظبي، الإمارات.

4- جاك دريدا، ما الآن؟ وماذا عن الغد؟، تر: محمد شوقي الزين، مر: فيصل غزاج، منشورات الإختلاف، (د ط)، 2011م، لبنان.

5- جلال الدين سعيد، سبينوزا والكتاب المقدس، الدين الأخلاق والسياسة، مؤمنون بلا حدود، ط1، 2017م، الرباط، المغرب.

6- صالح هاشم، مدخل إلى التنوير الأوروبي، دار الطليعة، ط1، 2005م، بيروت، لبنان.

7- صلاح علي نيوف، مدخل إلى السياسي الغربي، كلية القانون والعلوم السياسية العربية في الدنمارك، ج1، (د ط)، (د ت)، الدنمارك.

8- عبد القادر تومي، أعلام الفلسفة الغربية في العصر الحديث، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2011م، الجزائر.

9- غيضان السيد علي، فلسفة الدين المصطلح من الإرهاصات إلى التكوين العلمي الراهن، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، دار مخطوطات العتبة الإسلامية المقدسة، ط1، 2019م، بيروت، لبنان.

10- فؤاد زكريا، سبينوزا، دار التنوير، (د ط)، 2008م، بيروت، لبنان.

11- كرستيان دولا كمباني، الفلسفة السياسية اليوم أفكار مجادلات رهانات، تر: نبيل سعد، عين للدراسة والبحوث الإنسانية والإجتماعية،ط 1، 2003م، الهرم، مصر.

12- كريم متى، الفلسفة الحديثة عرض نقدي، دار أويا، ط2، 200م، ليبيا.

13- ماجد فخري، أرسطو طاليس، المطبعة الكاثوليكية، (د ط)، 1958م، بيروت، لبنان.

14- محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي، دار المعرفة الجامعية، ج4، (د ط)، 1996م، مصر.

15- منذر شباني، سبينوزا واللاهوت، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، (د ط)، 2009م، سوريا.

16- موشير باسيل عون، نظرات في الفكر الإلحادي الحديث، دار الهادي،ط1، 2003م، بيروت، لبنان.

17- وليام كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: سيد أحمد، دار التنوير، ط1، 2014م، بيروت لبنان.

18- هابرماس يورغن، الأخلاق والتواصل، تر: أبو النور حمدي أبو الحسن، دار التنوير، (د ط)، 2012م، بيروت لبنان.

19- هابرماس يورغن، التقنية والعلم كإديولوجيا، تر: حسن صقر، منشورات الجمل، ط1، 2003م، (د ب).

ب- باللغة الفرنسية:

1- Gilles Deleuze, Spinosa, puf, (s.t), 1970, Paris.

ثالثا: الدوريات والمجلات:

1- مصطفى الشاذلي، الدين والدولة عند سبينوزا، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3797، 2012/07/23م.

2- موسى معيرش، جدل الديني والسياسي في الفلسفة الحديثة، جريدة النصر، 2011/01/24م.

رابعا: القواميس والموسوعات:

1- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، (دط)، 1982م، لبنان.

2- جورج طرابلشي، معجم الفلاسفة (الفلاسفة، المناطقة، المتكلمون، اللاهوتيون، المتصوفون)، دار الطليعة، ط3، 2006م، بيروت لبنان.

الملخـــــص

الملخص:

في ظروف تتميز بعتامة الدولة، وسلطة الدين، تناول هذا البحث إشكالية علاقة الدين بالسياسة، هذه الإشكالية التي بحث فيها سبينوزا مبينا أن كل من الدين والدولة مجاله الخاص، لذلك رفض كل أشكال إستغلال رجال الدين للسياسة، داعيا إلى فصلهما في أغلب أنظمة الحكم السياسي، فينتقد الدولة الثيوقراطية (الدينية)، إلا أنه عندما يحكم النظام الديمقراطي الحقيقي الدولة، لا يرفض دخول الدين تحت إمرة السلطة السياسية، بل من واجب الدولة–في رأيه– الديمقراطية الإشراف على الشؤون الدينية.

Abstract :

In circumstances that are caracterized by opacity and the authority of the religion. This study dealt with the problematic of the relationship between the state(government) and politics. This problem that is discussed by Spinoza shouring that both the state and the religion have their own domain. Thus, he rejected all forms of politics exploitation by religion men claining for their separation in most political systems. So, he criticizes the religious state but when a real democratic system governs the state, he does not refuse to introduce the religion under the authoity of political power. But in this opinion the democratic state must oversee the religious affairs.